

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٥٥

الأربعاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميكوليسكو (رومانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/68/609)

مشروع القرار (A/68/L.11)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لممثل ألمانيا ليتولى عرض مشروع القرار A/68/L.11.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف

بلدي أن أعرض مشروع القرار هذا العام عن الحالة في أفغانستان (A/68/L.11).

لقد أحرزت عملية الانتقال في مجالات الأمن والسياسة

والاقتصاد تقدما ملحوظا خلال العام الماضي، تحت قيادة

أفغانية قوية. وسيكون عام ٢٠١٤ عاما آخر يشهد أحداثا

أولا، فيما يتعلق بعملية الانتقال في مجال الأمن، فقد

أعلن الرئيس كرزاي عن المرحلة الأخيرة من مراحل عملية

الانتقال في ١٨ حزيران/يونيه. وتضطلع قوات الأمن الوطنية

الأفغانية الآن بدور قيادي في توفير الأمن في جميع أنحاء البلد.

ومنذ بدء العملية الانتقالية ما فتئ الجيش والشرطة الوطنيين

الأفغانيين يواصلان تحسين قدرتهما. ومع ذلك لا تزال هناك

تحديات قائمة. كما أن الإنجازات التي تحققت حتى الآن ما

زالت هشة. ولذلك فإن مشروع القرار يؤكد عزم المجتمع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1357249 (A)



فإن من الأهمية بمكان مواصلة الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية. وأرحب في هذا السياق بعزم الحكومة الأفغانية على الوفاء بالتزاماتها في إطار زمني سريع الوتيرة.

ثالثاً، يعرب مشروع القرار عن تقديرنا للتقدم المحرز مؤخراً في التحضير للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات. ونرحب على وجه الخصوص باعتماد الإطار التشريعي وتعيين الأعضاء الجدد في اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة. وقد أعلنت مجموعة كبيرة من الزعماء السياسيين ترشيحها لخوض تلك الانتخابات التاريخية.

ومن الأساسي أن يسفر العمل النموذجي الذي تقوم به السلطات الأفغانية عن نتيجة ذات شرعية وأن تتمخض نتائج الانتخابات المقبولة على نطاق واسع عن انتقال سلمي للسلطة.

والعملية الانتخابية مجرد مثال واحد للتمكين وقيادة المؤسسات الأفغانية. ونتوقع أن نرى نفس الملكية والتفاني من قبل الحكومة في الحفاظ على اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان كمؤسسة فعالة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وكما جاء في مشروع القرار، فإن صون وتعزيز المكتسبات في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والمشاركة المتساوية لجميع أفراد المجتمع، وخاصة النساء، في جميع مجالات الحياة الأفغانية لا تزال مسألة أساسية.

رابعاً، مشروع القرار يؤكد مجدداً أهمية عملية السلام والمصالحة الأفغانية التي يملكها ويقودها الأفغان. ولكي تسفر تلك العملية عن تحقيق نتائج مستدامة، يجب أن تكون شاملة للجميع. وفي هذا السياق، فإن احترام الدستور الأفغاني وأحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان - حقوق المرأة على وجه الخصوص - أمر أساسي. ويعرب مشروع القرار عن التقدير

الدولي على دعم قوات الأمن الأفغانية خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، ويكرر الالتزام المتعهد به في مؤتمر قمة شيكاغو في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بمواصلة الدعم الدولي لقوات الأمن الأفغانية بعد عام ٢٠١٤.

ونرحب بعقد اللويا جيرغا بهدف التوصل إلى اتفاق أمني مع الولايات المتحدة. ومن شأن ذلك الاتفاق أن يشكل أساساً لهيكل الدعم الدولي لأفغانستان خلال السنوات المقبلة. وقد عرضت الحكومة الألمانية مواصلة دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية في جهودها الحافلة بالتحديات فيما يتعلق بتوفير الأمن للشعب الأفغاني. ونتطلع إلى العمل مع شركائنا الأفغان من أجل وضع إطار قانوني وعملي لتلك المشاركة خلال الأشهر المقبلة. وتواصل ألمانيا العمل - وفقاً للإعلان المشترك لمؤتمر قمة شيكاغو - نحو وضع أساس قانوني متين لتعاوننا المستقبلي بهدف إصدار قرار من قبل مجلس الأمن.

ثانياً، يُعنى مشروع القرار بالالتزام في الأجل الطويل من جانب المجتمع الدولي طوال عقد التحول. ويستند الالتزام الذي أعلنته الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون في مؤتمر بون المعقود في عام ٢٠١١ والذي تم التأكيد عليه في مؤتمر طوكيو المعقود في عام ٢٠١٢ بقوة إلى مبدأ المسؤولية المتبادلة. وبناء على ذلك الإطار الفريد، فقد تعهد المجتمع الدولي بالتبرع بمبلغ ١٦ بليون دولار حتى عام ٢٠١٥ دعماً لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في أفغانستان. والتزم المجتمع الدولي أيضاً بمواصلة دعمه أو توفير ما يقرب من مستويات الدعم التي قدمها في العقد الماضي حتى عام ٢٠١٧، بما يتسق ومبادئ فعالية المعونة.

وفي المقابل، فقد التزمت الحكومة الأفغانية بتحقيق أهدافها الإنمائية بصورة حازمة. وفي الواقع، فقد أحرزت أفغانستان تقدماً ملحوظاً خلال العقد الماضي في العديد من المجالات، بما في ذلك الصحة والتعليم والهيكل الأساسية. ومع ذلك،

أخرى وطنياً لجميع الأفغان، وكل المجموعات العرقية، رجال ونساء. والملايين من اللاجئين الأفغان الذين فروا من الحرب والعنف والدمار عادوا إلى وطنهم. ورفع العلم الأفغاني الآن في أقصى أرجاء البلد وحول العالم. اليوم، أصبح التعليم متاحاً لملايين الفتيان والفتيات الأفغان. تسعون في المائة من السكان يحصلون على الرعاية الصحية الأولية في مئات العيادات والمراكز الصحية المنتشرة في مختلف أنحاء البلد. وقد أحرزنا تقدماً هائلاً في خفض وفيات الأمهات والأطفال، ويعيش السكان حياة أطول وأكثر يقيناً بشأن مستقبلهم. ومجتمعنا المدني النابض بالحياة ووسائل الإعلام المستقلة هما رمز لديمقراطية بازغة في المنطقة. كما اتخذت خطوات كبيرة لاستعادة حقوق المرأة، وإعلاء شأنها وتعزيز دورها في المجتمع. والشعب الأفغاني يتمتع بحقوقه الديمقراطية وحرياته التي كفلها الدستور الأفغاني. وباختصار، كان التقدم في أفغانستان ضخماً، ولم يسبق له مثيل، إلى حد كبير، بالنسبة لبلد ما زال يكافح للخروج من دائرة النزاع والعنف.

وبعد عقد من المشاركة غير العادية من جانب المجتمع الدولي في جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، تتجه أفغانستان صوب بداية جديدة تتميز وتسترشد بمبادئ الملكية والقيادة الوطنية وتعزيز السيادة. وغداً في كابل، سينعقد مجلس شورى اللويا جيرغا للتشاور بشأن الاتفاق الذي يكمن في صميم العلاقات الاستراتيجية بين أفغانستان والولايات المتحدة. وهذا حدث مهم، بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الاستراتيجية الدائمة بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية في ١ أيار/مايو ٢٠١٢، بعد ١٥ شهراً من المفاوضات بين حكومتي أفغانستان والولايات المتحدة. سيقول ممثلو الشعب الأفغاني كلمتهم بشأن الاتفاق الذي سيشكل مستقبلنا في عالم متغير.

وفي غضون أربعة أشهر، ستعقد أفغانستان الانتخابات الرئاسية والبلدية المقبلة. وبروح من الوحدة الوطنية، سيتوجه

للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في دفع العملية ويؤكد من جديد استمرار دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد.

أخيراً، فإن عملية قلب آسيا في اسطنبول، التي تهدف إلى تعزيز التعاون والحوار على الصعيد الإقليمي، تمثل ركيزة أخرى لأفغانستان سلمية ومزدهرة. وندعو جميع الشركاء والداعمين لتسريع تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها في الأشهر المقبلة. ونشيد بالصين لاستضافتها للمؤتمر الوزاري القادم لعملية قلب آسيا، الذي سيعقد في عام ٢٠١٤، ونطلع إلى اكتساب تلك العملية زخماً متجدداً.

ختاماً، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات غير الرسمية لهذا العام، وأخص بالذكر زميلي السفير تانين وفريقه لتفانيهم وتعاونهم الوثيق.

ومن خلال اعتماد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء اليوم، ستؤكد الجمعية العامة من جديد التزامها بمستقبل مزدهر وسلمي لأفغانستان، وتوجه رسالة قوية لدعم الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم لاعتماد مشروع قرار هذا العام بشأن الحالة في أفغانستان (A/68/L.11). وأنا أشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت بروح التعاون في دعم جهود الحكومة الأفغانية والتضامن مع الشعب الأفغاني في كفاحه لبناء مستقبل ديمقراطي ومستقر ومزدهر. كما نشكر السفير بيتر فيتيج وزملائنا في البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة على تيسير مشروع القرار.

ونحن إذ نجتمع لتقييم الوضع في أفغانستان، فإننا ندرك التقدم الهائل المحرز حتى الآن. فمن رماد الحرب، على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية، تأسست دولة جديدة على أساس دستور ديمقراطي وإرادة الشعب الأفغاني. لقد استعادت أفغانستان مكانها التاريخي بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، وأصبح البلد مرة

ثانياً، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فإن السلام والأمن في أفغانستان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالسلام والازدهار في المنطقة.

نحن نعمل جنباً إلى جنب مع جميع جيراننا، من خلال مختلف المحافل والمبادرات، لتعزيز التعاون في عدد من المجالات. وعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان أساسية لتحقيق هدفنا المتمثل في تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في المنطقة. لقد قطعنا شوطاً طويلاً في تعزيز العملية عن طريق تعزيز إطار التعاون من خلال الحوار وعن طريق التركيز على مجموعة محددة من تدابير بناء الثقة. وكان اجتماع كبار المسؤولين في عملية اسطنبول الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، خطوة هامة أخرى إلى الأمام. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع شركائنا الصينيين في التحضير للمؤتمر الوزاري الرابع المقبل لعملية اسطنبول، الذي سيعقد في تيانجين، الصين. وفي الأشهر الأخيرة، أجرت الحكومة الأفغانية عدداً من المشاورات الرفيعة المستوى مع قيادات البلدان المجاورة وبلدان المنطقة، بهدف تعزيز التعاون والتعاقد من أجل الأمن والاستقرار الجماعي في المنطقة، ولا سيما خلال فترة الانتقال وما بعدها.

ثالثاً، على صعيد التنمية الاقتصادية، فإن الانتقال من اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على المعونة إلى اقتصاد لا يعتمد على المعونة في صميم عملية انتقالنا الاقتصادي. نحن نعمل على تحسين اقتصادنا واجتذاب استثمارات القطاع الخاص الوطني والدولي وتعزيز التجارة ونسعى إلى تحقيق الاستفادة القصوى من مواردنا الطبيعية الغنية غير المستغلة، التي ستكون عماد اقتصادنا في المستقبل.

ومن الأهمية بمكان التشديد على أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان تتطلب أيضاً قدراً أكبر من الاتساق والكفاءة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الدولية، فضلاً عن المزيد

الأفغان من جميع شرائح المجتمع إلى صناديق الاقتراع لاختيار القيادة الجديدة للبلاد. وسيمثل ذلك أول انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة من رئيس منتخب إلى آخر. وتبذل كل الجهود لضمان أن تكون الانتخابات شفافة وذات مصداقية وحرّة ونزيهة. وإدماج النساء كمرشحات وناخبات وعضوات نشيطات في المجتمع المدني ضروري لتلك الجهود. والشعب الأفغاني يتوقع أن تفضي نتائج الانتخابات إلى زيادة ترسيخ الاستقرار السياسي وتعزيز مكتسبات العقد الماضي.

وفي نهاية العام المقبل، سندخل مرحلة جديدة عندما تغادر القوات العسكرية الدولية البلاد. وقد تولت القوات الأفغانية المسؤولية الأمنية الكاملة في حزيران/يونيه، وستكون هي المسؤولة عن الأمن والدفاع عن البلد طويلاً وعرضاً. وفيما بعد عام ٢٠١٤، سيظل التدريب وتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن الوطني الأفغانية مسألة ضرورية. وفي هذا السياق، نعكف مع شركائنا في حلف شمال الأطلسي، على تحديد هيكل الحلف وقوامه ما بعد عام ٢٠١٤ في البلد.

ونحن إذ نتطلع إلى المستقبل، نركز أفغانستان على عدد من الأولويات العاجلة الأساسية لنجاح المرحلة الانتقالية وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

أولاً، فيما يتعلق بالسلام والمصالحة، تواصل حكومة أفغانستان جهودها لتحقيق التسوية السياسية والمصالحة وتأمين السلام الدائم. وقد بذلت محاولات كثيرة في العام الماضي لاستئناف محادثات السلام مع طالبان، من خلال جهود يقظة من المجلس الأعلى للسلام فضلاً عن إطار المبادرات الثنائية والثلاثية. وقد اتخذنا خطوات إضافية. وعلى الرغم من بعض الانتكاسات، نثق في أننا سنتوصل إلى حل سياسي. ونواصل جهودنا لدفع العملية إلى الأمام، ويشجعنا الالتزام والتعاون من جانب باكستان، البلد الشقيق، وهو أمر حيوي الأهمية لتقدم عملية السلام والمصالحة.

المسؤولية المشتركة في جهودنا المشتركة الرامية إلى دحر آفة المخدرات. نحن نشدد على مواصلة الدعم الإقليمي والدولي، وممتنون له، في مكافحتنا المستمرة لهذا الخطر.

أخيراً، ما فتئت الحكومة الأفغانية ملتزمة التزاماً كاملاً بمسؤولياتها عن حماية وتعزيز حقوق الشعب الأفغاني كافة، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. وبموجب دستورنا، فإن جميع الأفغان - الشيوخ والشباب، الرجال والنساء، الفتيان والفتيات، يتمتعون اليوم بالمزيد من الحقوق والحريات الأساسية أكثر من أي وقت مضى. وما زلنا نتخذ خطوات جريئة من أجل النهوض بالمرأة وحقوقها وتمكينها بصفتها عضواً يتولى زمام المبادرة في المجتمع يساهم في بناء أفغانستان الجديدة. ولدى تقييم المحنة التي تواجه المرأة الأفغانية، فمن الضروري ألا تغيب عن بالنا المكاسب التي تحققت حتى الآن. لقد قطعنا شوطاً طويلاً، لكن مواصلة الدعم والالتزام ضرورية للنهوض بحقوق المرأة في البلد بينما ندخل عقد التحول. ونرى من غير المقبول وقوع أي حادث من حوادث العنف أو التمييز ضد المرأة ونتابع جميع الحالات ببالغ الاهتمام. وأود أن أذكر أن هذا العام شهد تقدماً ملحوظاً في تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة. وزادت التحقيقات في الجرائم المزعوم ارتكابها ضد النساء ومقاضاتها زيادة كبيرة. سيخضع جميع المرتكبين للمساءلة.

تدرك أفغانستان، كبلد ملتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تمام الإدراك أهمية القيم العالمية والحريات والحقوق الأساسية على النحو المحسد في دستورنا. ظلت أفغانستان عبر التاريخ مجتمعاً متنوعاً ومتسامحاً، يحترم الأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية للشعوب كافة، بما في ذلك الديانات الأخرى. ومن نفس المنطلق، فإننا نشدد على الحاجة إلى التوعية بالأعراف الثقافية للمجتمع الأفغاني وقيمه ومعتقداته واحترامها. لن يعود هذا إلا بالنفع فيما نمضي قدماً في شراكتنا الدائمة.

من الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في الوفاء بالالتزامات المتبادلة المبينة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. ونحن، من جانبنا، نسعى بقوة إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام للجميع، مع التركيز على تعزيز الهياكل الأساسية والسياسات القانونية السليمة والبيئة المؤسسية، وهي أساسية لتنفيذ استراتيجيتنا لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنمو الاقتصادي المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نبذل كل جهد ممكن لتنفيذ استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية عن طريق برنامج أولوياتنا الوطنية، المدرجة فيه أهدافنا الإنمائية للألفية. ونشدد على أهمية المواءمة بين المساعدات المقدمة وبرنامج الأولويات الوطنية وتقديم المعونة من خلال ميزانيتنا الأساسية.

رابعاً، فإن تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون مسألة محورية في الجهود التي نبذلها. اتخذت، هذا العام، خطوات نحو تحسين الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك في مجالي الإصلاحات الإدارية ومكافحة الفساد. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أشير إلى أن المرسوم الذي أصدره الرئيس كرزاي في تموز/يوليه ٢٠١٢ لا يزال ينفذ في وزارات الحكومة وأجهزتها ووكالاتها ومديرياتها.

وترتكز جهودنا في مجال الحكم الرشيد إلى نهج شامل ينطوي على عناصر شتى، منها بذل الجهود القوية الرامية إلى تحسين الأمن والتغلب على مشكلة المخدرات. إن الصلة بين المخدرات والجريمة والإرهاب تشكل تهديداً خطيراً لسيادة القانون. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحن منخرطون بجدية في تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك خطة التنفيذ ذات الأولويات والمعايير. غير أننا نؤكد مرة أخرى أن الحل الحقيقي لمشكلة المخدرات يعتمد على اتباع نهج شامل يعالج جميع العناصر - الإنتاج والاتجار والاستهلاك. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء مرة أخرى على أهمية مبدأ

المعروض علينا اليوم العديد من أوجه التقدم هذه، التي تستحق الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني الثناء عليها. لكن المكاسب التي تحققت لا تزال هشة والتحديات الرئيسية لا تزال ماثلة.

وفي بيان الاتحاد الأوروبي خلال مناقشة مجلس الأمن بشأن أفغانستان في ١٩ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7035)، أبرزنا الدور الذي تضطلع به المؤسسات في أفغانستان، وأكدنا من جديد أن التنفيذ الكامل لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة يظل بالغ الأهمية من أجل تحقيق انتقال ناجح. وشددنا على التحول من التركيز العسكري إلى التركيز المدني وأكدنا على الحاجة إلى حل سياسي لتحقيق الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في أفغانستان.

كما أكدنا أن عملية السلام والمصالحة في المستقبل ينبغي أن تكون بقيادة أفغانية وشاملة، وينبغي إشراك جميع قطاعات المجتمع فيها. وفي هذا البيان، نريد أن ندلي ببضع ملاحظات موجزة عن الانتخابات المقبلة، وحقوق الإنسان، وأخيرا، التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي.

أولا، في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الاقاليم المقبلة، من الأهمية الحاسمة لمستقبل أفغانستان أن تكون الانتخابات شاملة وشفافة وتؤدي إلى نتائج شرعية. ويشجعنا كثيرا التقدم الذي أحرزته السلطات الأفغانية بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات، ونشدد على أهمية اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة الأمن للناخبين والمسؤولين، ولمكافحة الغش، ولتعزيز مشاركة المرأة. ونعتقد أيضا أن مراقبة الانتخابات محليا ودوليا ستكون هامة بالنسبة إلى شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها. واستعداد حكومة أفغانستان لتيسير هذه المراقبة هو موضع تقدير كبير.

إن الأمم المتحدة، برأينا، طرف رئيسي في دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات في أفغانستان، وسوف تظل كذلك إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ونحن من جانبنا نقدم الدعم المالي والتقني

إن العام المقبل حاسم الأهمية بالنسبة لأفغانستان. نواجه تحديات المستقبل بكل ثقة. إن التزامنا بالبناء على إنجازات الماضي قويا كما كان دائما. ونعلم أننا لم نبلغ نهاية الرحلة التي شرعنا فيها قبل أكثر من عقد وأن الطريق إلى الأمام لن يكون خاليا من التحديات. لكن مشروع القرار اليوم، إن كان يدل على شيء، فإنما يدل على آفاق النجاح، الذي بات ممكنا بفضل التضحيات الهائلة للشعب الأفغاني، الذي أظهر على مر التاريخ، القدرة على التكيف والصمود والشجاعة في التغلب على أصعب العقبات وتحقيق النجاح. كان شركاؤنا الدوليون أساسيون لتلك الجهود، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع أصدقائنا وشركائنا الدوليين الذين يقفون معنا في دعم وتضامن ونحن نسعى لبلوغ الهدف الذي قررنا في عام ٢٠٠١ تحقيقه.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير - هارتغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود، شأن الآخرين، أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. كما أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار (A/68/L.11)، ولا سيما الممثل الدائم لألمانيا وفريقه على تيسير المفاوضات باقتدار. وتنطلق مرة أخرى إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما سياسيا وأمنيا واقتصاديا وإنمائيا كبيرا على مدى العقد الماضي. ويزر مشروع القرار

المعايير التي تبقى اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في المرتبة "ألف".

أخيراً، أود أن أقول كلمة عن التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي. لقد حققت أفغانستان معدلات للنمو الاقتصادي أثارت الإعجاب على مدى العقد الماضي. ولكن المعدل شهد تراجعاً كبيراً في الآونة الأخيرة، حيث أن المستثمرين ينتظرون نتائج الانتخابات والعملية الانتقالية. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ الحكومة الأفغانية جميع التدابير الممكنة لتحسين مناخ الأعمال والاستثمارات. ويجب على الحكومة أن تظهر في المدى القصير حسن القيادة من أجل كفالة سنّ قانون التعدين، وقانون ضريبة القيمة المضافة، وقانون مكافحة غسل الأموال جميعها قبل نهاية الإدارة الحالية.

إن زيادة التجارة والاستثمار لا يسعها سوى تعزيز مبادرات بلدان المنطقة ودعمها، وهي مبادرات مرحب بها في إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وبغية رفع عملية اسطنبول إلى المستوى التالي، من المهم لبلدان وسط آسيا أن تعزز ما تحقق من نتائج ملموسة، عن طريق تنفيذ تدابير بناء الثقة. والاتحاد الأوروبي نفسه يشهد على كيفية أن زيادة الروابط الاقتصادية يمكنها أن توفر الأساس لزيادة التعاون السياسي والأمني.

في الختام، من المهم أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بالتزاماً قوياً بإحراز التقدم في أفغانستان على المدى الطويل. وسوف نواصل، من جانبنا، دعم العملية الانتقالية بغية التشجيع على بزوغ مجتمع يعتمد اعتماداً تاماً على ذاته، ويكون مسالماً وديمقراطياً ومزدهراً لمنفعة جميع الأفغان.

السيد أسلوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية):
يسعدني أيّما سعادة، بصفتي ممثلاً للبلد الذي يترأس منظمة شانغهاي للتعاون، أن أتلو هذا البيان بالنيابة عن جمهورية الصين

للمؤسسات الرقابة على الانتخابات، ولتوعية الناخبين من خلال برنامج المساعدة الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظل ملتزمين التزاماً راسخاً بدعم العملية الانتخابية الأفغانية خلال الأشهر المقبلة.

ثانياً، أود أن أنتقل إلى حقوق الإنسان. إن هذه الحقوق، وخاصة ما يتعلق منها بحالة النساء والفتيات، قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في العقد الماضي. وهذا التقدم يستحق الثناء، ولكنه يتطلب أيضاً جهودنا الجماعية المتواصلة. ونرحب بالتزام الحكومة الأفغانية تجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وجميع القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. والمهم أن مشروع القرار الذي سنعمده اليوم يتضمن رسالة واضحة من جميع الدول الأعضاء مفادها أن التزامنا بتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مجالات الحياة الأفغانية ثابت وراسخ. والواضح أن حالة المرأة لا تزال تتطلب اهتماماً، لأنها تبقى مصدر قلق كبير.

هناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به للحفاظ على التقدم المحرز، وكفالة التنفيذ الكامل للأحكام القانونية. ونحن نشجع على إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ التدريجي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطة العمل الوطنية من أجل المرأة في أفغانستان، والقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وسوف يشكل إنجاز التقرير عن تنفيذ هذا القانون ونشره معلماً هاماً لقياس التقدم المحرز في المستقبل.

والمهم أيضاً أن مشروع القرار المعروض اليوم يدرك المخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في أفغانستان. فهؤلاء الأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني يؤدون دوراً مركزياً في حماية حقوق الآخرين وتعزيزها، وغالباً إزاء مخاطر شخصية كبيرة. ويدين مشروع القرار عن حق العنف ضدهم. بالإضافة إلى ذلك، نريد أن نشدد على أهمية إعادة تأكيد حكومة أفغانستان التزامها بالحفاظ على

وضعها الأمني. ونحن نعتقد اعتقاداً قوياً أن تزايد الأنشطة الإرهابية من طرف الطالبان والقاعدة وغيرهما من الإرهابيين والمتطرفين، إلى جانب إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، أمور تقوض بشكل خطير الإنجازات التي تحققت في مجال الأمن داخل البلد وخارج حدوده. والتوترات والصراعات الداخلية في البلد تبقى أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن والاستقرار الإقليميين.

ونعتقد أن الانتاج غير المشروع للمخدرات والمتاجرة فيها والاتجار بها انطلاقا من أفغانستان أمور تشكل تهديداً للسلم والاستقرار الدوليين. والتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع ما زال واحداً من المكونات الرئيسية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وينبغي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومنعه، وهو الذي حوّل البلد إلى أرض خصبة للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، أن يكون جزءاً لا يتجزأ من كفاحنا المشترك ضد الإرهاب والتطرف.

إنّ الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون دأبت على دعم التعمير السلمي في أفغانستان، وقدّمت للشعب الأفغاني كل الدعم الممكن بما فيه المساعدة الإنسانية. ونحن جاهزون لمواصلة جهودنا الهادفة إلى توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان، بغية إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي في أفغانستان، عبر تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية والطاقة والنقل، بهدف ضمان النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في البلد.

ونعتقد أنه ينبغي لأفغانستان أن تشارك في عملية التعاون الإقليمي متعددة الجوانب. ومشاركة البلدان المجاورة في تنمية أفغانستان، مع أخذها في الحسبان السياق الإقليمي في إعادة تأهيل البلد بعد انتهاء الصراع، من شأنها أن تضمن النجاح في الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ستواصل الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تدعيم

الشعبية، وجمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، والاتحاد الروسي، وبلدي جمهورية طاجيكستان.

إن أفغانستان، بوصفها جارة قريبة لمنظمة شانغهاي للتعاون، تتمتع بعلاقات ودية مع جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وفي العام الماضي، منحت أفغانستان مركز المراقب في منظمة شانغهاي للتعاون، مما أتاح فرصاً جديدة للتعاون مع دولها الأعضاء.

يتابع أعضاء منظمة شانغهاي للتعاون عن كثب عملية تعزيز السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، وهم يدعمون تطوير التعاون بين أفغانستان وبلدان المنطقة على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. ويسرنا أن نرى بعض التطورات الإيجابية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان، لا سيما في ميادين تطوير البنية التحتية، وبناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط نقل الطاقة، والرعاية الصحية، والتعليم.

ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها أفغانستان والمجتمع الدولي لمعالجة مشاكل الفترة الانتقالية، والمصالحة، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. وتدعم الدول الأعضاء أيضاً في منظمة شانغهاي للتعاون الجهود الرامية إلى جعل أفغانستان بلداً مستقلاً، ومحايداً، وسلمياً، ومزدهراً، وخالياً من الإرهاب والجرائم المتصلة بالمخدرات. وتشدد الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون على أن المصالحة الوطنية، بوصفها عنصراً هاماً في أي تسوية أفغانية، ينبغي أن تكون ذات قيادة أفغانية وملكية أفغانية، بغية تيسير التحقيق المبكر للسلام والاستقرار في البلد. ومع ذلك، نعتقد أن العملية لا يمكن أن يكون لها أثر إيجابي إلا إذا امتثل المتمردون امتثالاً صارماً للمبادئ الأساسية الثلاثة، ألا وهي: يجب أن يسلموا أسلحتهم، ويعترفوا بالدستور الأفغاني، ويقطعوا العلاقات مع القاعدة والمنظمات الإرهابية والمتطرفة الأخرى.

ولا تزال أفغانستان تواجه أثناء إعادة إعمارها عدداً من التحديات والمشاكل الملحة. إذ ليس هناك استقرار كامل في

الشامل لبلد مسالم ومستقر ومزدهر سيقى بحاجة إلى الجهود المنسقة من جانب أفغانستان والمجتمع الدولي.

والصين تدعم أفغانستان في حماية استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتحترم حق الشعب الأفغاني في اختيار مساره الإنمائي بالاستناد إلى حالة البلد ولتنفيذ عملية الانتقال بنجاح. ويجدون الأمل بأن يواصل المجتمع الدولي دعمه نحو التحقيق المبكر للسلام والتنمية في أفغانستان. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، ترحب الصين بجهود أفغانستان في التحضير لانتخابات الرئاسة والمقاطعات في عام ٢٠١٤، وتأمل بأن تمضي هذه التحضيرات قدما بثبات، لضمان إجراء سلس للانتخابات، بغية إرساء الأساس للمرحلة الانتقالية في أفغانستان. ونحث المجتمع الدولي على النظر بعناية في آراء ومتطلبات أفغانستان وشعبها في توفير المساعدة التقنية والمالية من أجل الانتخابات.

ثانيا، لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان، يجب أن ندعم دعما كاملا ملكية الشعب الأفغاني ودوره الريادي. وإننا نساند الحكومة الأفغانية في جهودها المستمرة لتسريع بناء القدرات. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة أفغانستان في تعزيز قدرتها على التنمية المستدامة، وتدعيم قدراتها العسكرية والشرطية بهدف تولي المسؤولية عن السلامة والأمن، وتحقيق هدف إدارة الأفغانين أنفسهم لشؤون أفغانستان في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، إننا نساند الدعم المتواصل لعملية المصالحة الوطنية، التي يمتلكها الأفغانيون ويقودونها. ونأمل أن يؤدي المجلس الأعلى للسلام دورا هاما في تعزيز المصالحة الوطنية. ونرحب بالمساهمات الإيجابية للدول الإقليمية في دعم جهود المصالحة الوطنية في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود ذات الصلة المبذولة من الحكومة الأفغانية بهدف ضمان بيئة مؤاتية لتحقيق تلك الغاية.

وتطوير التعاون الإقليمي في إطار تلك المنظمة والمنتديات الإقليمية المعنية القائمة الأخرى، بغية جعل منطقة منظمة شنغهاي للتعاون منطقة سلام دائم وصدقة ورخاء ووثام.

ونود أن نرحب بمشاركة أفغانستان في أنشطة الهيكلية الإقليمية لمكافحة الإرهاب، التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون. ومشاركة أفغانستان الفعالة في أنشطة مكافحة المخدرات في المنطقة ستكون موضع تقدير كبير. وإننا نأمل أيضا للتعاون بين منظمة شنغهاي والأمم المتحدة أن يواصل تطوره تدريجيا في المستقبل.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دورها المركزي في تنسيق الجهود الدولية لبناء السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان. وإننا ندعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في توفير وتكثيف المساعدة اللازمة لجهود بناء السلام والتعمير في البلد وفقا لولايتها.

يؤيد أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون مشروع القرار المتعلق بأفغانستان (A/68/L.11)، الذي أعدته مجموعة كبيرة من المقدمين. ومن شأن اعتماده بتوافق الآراء أن ييسر تعزيز الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي في أفغانستان.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بتقرير الأمين العام (A/68/L.609) عن أفغانستان المقدم إلى الجمعية العامة. وإننا نتوقع اعتماد مشروع القرار (A/68/L.11) بشأن أفغانستان بتوافق الآراء بعد وقت قصير.

وتؤيد الصين البيان الذي تلاه بالنيابة عن منظمة شنغهاي للتعاون ممثل طاجيكستان، بصفته رئيسا بالنيابة لمنظمة شنغهاي للتعاون.

لقد أحرز التعمير السلمي لأفغانستان تقدما بفضل الجهود المشتركة للحكومة والشعب الأفغانين. بيد أنه فيما تدخل أفغانستان مرحلة حاسمة من فترتها الانتقالية، فإن البناء

للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة مساهمتنا الإيجابية في السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): كما نعلم جميعاً، فإن أفغانستان تقف عند منعطف تاريخي. وبما أننا نقرب من نهاية عام ٢٠١٣، بوسعنا التأمل في كل تقدم حقيقي وملحوس جداً أحرزته أفغانستان في ما يتعلق بأمنها وانتقالها السياسي والاقتصادي.

مضى خمسة أشهر منذ أن أعلن الرئيس كرزاي عام ٢٠١٣ بوصفه معلماً تاريخياً مع بدء المرحلة الخامسة والأخيرة من العملية الانتقالية إلى المسؤولية الأفغانية الكاملة عن الأمن. ويمثل الإعلان نقطة تحول رئيسية في أفغانستان بعد أن تولت قوات الأمن الوطنية الأفغانية دوراً أمنياً قيادياً في جميع أنحاء البلد. منذ أكثر من عقد من الزمن، وللمرة الأولى نشهد في موسم القتال الصيفي قوات الأمن الوطنية الأفغانية في عام ٢٠١٣ تخوض القتال بصورة مستقلة إلى حد كبير ضد المتمردين. وقامت قوات الأمن الوطنية الأفغانية بدور قيادي في قتال المتمردين مظهرة قدرتها على توفير الأمن لشعبها. وفي مقاطعة أورو زغان الجنوبية حيث ركزت أستراليا جهودها نجد أن قوات الأمن الوطنية الأفغانية تسير على المسار الصحيح نحو تولي المسؤولية العملية بحلول نهاية هذا العام. ووفقاً لعملية الانتقال التي وافقت عليها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في شراكة مع حكومة أفغانستان، سوف ينتهي في الشهر المقبل الوجود الأسترالي في أورو زغان. إن تخفيضنا التدريجي لقواتنا في أورو زغان يمثل تغييراً ولكن بطبيعة الحال لا ينهي انخراط أستراليا مع أفغانستان. وفي عام ٢٠١٤، سوف تشمل مساهمتنا العسكرية حوالي ٤٠٠ من الأفراد الذين سيقومون بأعمال التدريب وإسداء المشورة في كابل وقندهار، وعلى نطاق أوسع، ستتواصل مشاركتنا الدبلوماسية وتقديمنا للعون بوصفنا بعثة ذات توجه وطني.

رابعاً، إن التعزيز الشامل للتعيمير السلمي في أفغانستان يستدعي الدعم المطّرد من المجتمع الدولي. والصين تدعو الأطراف المعنية إلى الوفاء الحقيقي بالتزاماتها بمساعدة أفغانستان ودعم البلد في تنفيذ استراتيجيته للتنمية الوطنية، مع احترام أولوية المجالات الإنمائية التي حدّدها الحكومة الأفغانية.

وتدعم الصين الدور الريادي الذي تؤديه الأمم المتحدة في التنسيق بين جميع الأطراف المشاركة في الجهد الدولي لدعم تعيمير أفغانستان. ونأمل أن تعزز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان جهود تواصلها وتعاونها مع الحكومة الأفغانية.

خامساً، تدعم الصين أفغانستان في تحسين علاقات الصداقة وحسن الحوار مع الدول الإقليمية عبر التعاون الإقليمي ومساعي التصدي بفعالية للتحديات المشتركة، بما يشمل الجرائم المتعلقة بالإرهاب والمخدرات. وستستضيف الصين المؤتمر الوزاري الرابع لعملية إسطنبول، لتيسير الدور الإيجابي المستمر للدول الإقليمية في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

ويتعين على المبادرات الإقليمية ذات الصلة أن تحترم سيادة أفغانستان، وتراعي الشواغل المشروعة لدول المنطقة، وترتقي بأدوار المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون وتمضي قدماً مستندة إلى التشاور الواسع النطاق وتوافق الآراء من جانب الأطراف المعنية.

إنّ الصين وأفغانستان تحافظان على تقليد من علاقات الحوار الودية. ونأمل بصدق أن يتحقق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وقد قدّمنا مساعدة مستمرة لعملية التعيمير السلمي هناك في مجالات تشمل الهياكل الأساسية، التشييد، الموارد، تطوير الطاقة، التدريب في مجال الموارد البشرية، الصحة، الثقافة والتعليم. كما قدّمنا أقصى ما يمكننا من المساعدة لحكومة أفغانستان وشعبها. والصين جاهزة

نتطلع قدماً إلى إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات بصورة سلمية وموثوقة وشاملة في نيسان/إبريل ٢٠١٤، بوصف ذلك دلالة على التقدم الذي أحرزته أفغانستان في العقد الماضي. وبينما نرى أن التحضيرات التقنية لتلك الانتخابات تبدو أكثر تقدماً من تحضيرات الانتخابات السابقة، لا تزال توجد حقا تحديات كبيرة، بما في ذلك زيادة أصوات المشاركين في الانتخابات إلى الحد الأقصى، ولا سيما مشاركة النساء. وتلك مسائل سيتعين بحثها بصورة استباقية لضمان الوصول إلى نتيجة يتقبلها الشعب الأفغاني نفسه.

ما زلنا ندعم عملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانية. وكوننا نتولى رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بشأن نظام الجزاءات المفروض على طالبان، نعي الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام جزاءات طالبان في تيسير تلك العملية. كذلك فإن جيران أفغانستان يؤدون دوراً حيوياً في المساعدة على تهيئة مستقبل سلمي ومستقر لأفغانستان.

أما في ما يتعلق بحقوق الإنسان، فتحتاج أفغانستان إلى الحفاظ على ذلك، والبناء على المكاسب التي تحققت في العقد الماضي، ولا سيما في ما يتعلق بحقوق النساء والفتيات، كما ذكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين عصر اليوم. وما زلنا نحض على التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وتشجيع الحكومة الأفغانية على الانتهاء من وضع خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها. ولا يزال عدم المساواة بين الجنسين يمثل حاجزاً كبيراً أمام المشاركة الفعالة للمرأة الأفغانية في تنمية أفغانستان. إن السعي بكد لحماية النساء والفتيات من التمييز وخطر العنف يمثل جزءاً لا يتجزأ من ضمان الإبقاء على التغيير الدائم والسلام في أفغانستان.

أخيراً، تقرر أستراليا بالدور البالغ الأهمية الذي تقوم به الأمم المتحدة في دعم المرحلة الانتقالية في أفغانستان. وبوصفنا

ونعرف أنه لا تزال توجد تحديات أمامنا. وثمة تناقص في أعداد المتمردين ولكنهم سوف يستمرون بصورة ثابتة في السعي إلى تقويض السلم والأمن في أفغانستان. ولكن وجود قوات الأمن الوطنية الأفغانية مع استمرار تلقيها الدعم من المجتمع الدولي سوف يوفر الأمن والاستقرار للشعب الأفغاني خلال المرحلة الانتقالية.

يوجد إطار دولي شامل للدعم ليس مكرساً فحسب لمواجهة التحديات الأمنية في أفغانستان بل أيضاً لمواجهة تحديات التنمية والتحديات الاقتصادية طيلة مرحلة الانتقال وبعدها. وفي قمة شيكاغو المنعقدة في أيار/مايو ٢٠١٢، تعهد الشركاء بالمساعدة في استدامة قوات الأمن الوطنية الأفغانية اعتباراً من عام ٢٠١٥ فصاعداً وبتقديم دعم السنوي لميزانية قوات الأمن الوطنية الأفغانية بمبلغ ٤,١ مليار دولار. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، وفي طوكيو تعهد الشركاء بتقديم مساعدة بمبلغ ١٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥.

ثمة تقدم آخر أحرزته الحكومة الأفغانية نحو أولويات الإصلاح التي تم تحديدها بصورة مشتركة ومتفق عليها في مؤتمر طوكيو، ومن الواضح أنه أمر حيوي في تحقيق هدف الحكومة الأفغانية المتمثل في الاعتماد على الذات وفي قدرة المجتمع الدولي على استدامة توفير دعم كبير لأفغانستان. سوف تساعد التزامات طوكيو أفغانستان على بناء اقتصاد قوي. ومع التخفيض التدريجي في القوات فإن نمو الاقتصاد الأفغاني وتوليد الدخل سيؤديان دوراً حيوياً في دعم القدرات المؤسسية في أفغانستان وتعزيز الاستقرار في الأجل الطويل. ونشجع الحكومة الأفغانية على الاستمرار في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي اللازم بشدة، وتعزيز مشاركة النساء لزيادة النمو إلى الحد الأقصى، والمساعدة على بناء القدرات في الوزارات الأفغانية ودعم الاستثمار الذي سيوفر العمالة واستدامة سبل كسب العيش.

من إتمام عملية نقل المسؤوليات الأمنية من إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

من سوء الطالع أنه كثيراً ما يُنظر إلى المشاركين في الائتلاف الدولي بوصفهم يهرولون على نحو لا مبرر في عملية نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية ومن دون مراعاة الحالة الميدانية في مناطق معينة. ولتحاشي أي آثار سلبية على الحالة في أفغانستان تنجم عن انسحاب القوات الدولية للمساعدة الأمنية، لا بد لنا من أن نكفل التعويض عن التخفيض التدريجي الجاري بالفعل في القوات الأجنبية بتعزيز القدرات العسكرية للقوات العسكرية الأفغانية. وفي نهاية المطاف، يجب أن يكون بوسع الأفغان أن يمسكوا بزمام الأمن في بلدهم بصورة مستقلة ليتسنى لهم بصورة فعالة مكافحة المجموعات المتطرفة وكبح جريمة المخدرات.

إن خطط الشركاء الدوليين في ما يتعلق بالشكل والأهداف والأساس القانوني للقوات العسكرية المتبقية في أفغانستان لا تزال غير واضحة. ونأمل أن نتلقى قريباً توضيحاً مفصلاً عن ذلك. فلنتكلم بصراحة. من غير المقبول استغلال وجود عسكري أجنبي طويل الأجل في أفغانستان في إمكانية إدخال قوات إلى المنطقة المجاورة، بما في ذلك المنطقة التي تقع تحت مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أو ضد دول أخرى.

بعد أن بلغت عملية تحقيق الاستقرار ذروتها لن تكون هناك ضرورة لوجود عسكري أجنبي في أفغانستان. وبدلاً من أن تكريس ذلك الوجود كضرورة لمكافحة الإرهاب، قد يتحول إلى عامل يفضي إلى زيادة المضايقة على الصعيد الإقليمي. ونقترح أن يركز مستقبل بعثة الناتو في أفغانستان، إذا بقيت لها هناك بعثة، على أساس قانوني دولي واضح. إن إصلاح القوة الدولية للمساعدة الأمنية بتحويلها إلى بعثة دولية جديدة من دون الحصول على الولاية اللازمة لمجلس الأمن اللازمة سوف يؤدي إلى مشكلة كبيرة من حيث الحاجة إلى المزيد من التعاون اللوجستي.

منسق مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، نتطلع قدماً إلى العمل لضمان ولاية قوية بدعم من الحكومة الأفغانية، أي ولاية تكفل وجود بعثة مساعدة للأمم المتحدة في أفغانستان مزودة بالموارد على النحو المناسب لتكون قادرة على الاضطلاع بذلك الدور.

في الختام، سوف نواصل مع المجتمع الدولي دعم أفغانستان على الصعيد الوطني بتقديم التمويل للمساعدة الإنمائية المنصفة والدعم للقوات الأمنية. غير أن الأمر في إحراز التقدم والإصلاح الوطني أمر تقرر في نهاية المطاف الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني نفسه. ونثق بأن الشعب سوف يغتتم الفرصة المتاحة إليه لرسم مستقبله وتهيئة أفغانستان آمنة ومزدهرة. وانطلاقاً من ذلك، تتبنى أستراليا مرة أخرى مشروع القرار A/6/L.11 وتتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

بادئ ذي بدء، يؤيد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لطاجيكستان بالنيابة عن منظمة شانغهاي للتعاون. لا تزال الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية تستحوذ على الاهتمام الرئيسي والوثيق للمجتمع الدولي، خاصة أن البلد يقترب من عام ٢٠١٤ الذي يمثل معلماً في تاريخه والذي سيقدر إلى حد كبير اتجاه سير الأحداث ليس في أفغانستان فحسب بل في المنطقة برمتها.

علينا أن نبرز جهود الحكومة الأفغانية في تكييف قواتها العسكرية لمكافحة التهديد الإرهابي. بيد أنه من الصعب تصور أي تحسن أساسي في الحالة الأمنية في أفغانستان. إن الأعمال التي تقوم بها المعارضة قد تغيرت في طابعها. ونشعر بقلق خاص إذ يجري حالياً اكتشاف البصمات الأفغانية بصورة أكثر تواتراً على الأعمال التي تضطلع بها المنظمات المتطرفة في وسط آسيا. وكل ذلك يحدث إزاء خلفية المراحل النهائية

بالاستخدام العشوائي وغير المتناسب، بما في ذلك وفيات المدنيين الناجمة عن استخدام طائرات بدون طيار.

نعتقد أن حكومة أفغانستان تنتهج نهجاً سليماً فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية من خلال الحوار بين المجلس الأعلى للسلام وممثلي المعارضة المسلحة. ونعتقد أن هذا الحوار لا يمكن أن يكون له أي أثر إيجابي إلا إذا تولت كابل دوراً قيادياً وأظهرت احتراماً غير مشروط للمبادئ الأساسية للمصالحة وضمنت إلقاء المسلحين لأسلحتهم واعترافهم بالدستور الأفغاني، وقطع كل صلة لهم بتنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى. كذلك علينا أن نواصل دعم فعالية نظام جزاءات مجلس الأمن الذي ما برح الأداة الوحيدة الفعالة لمكافحة الإرهاب.

في سياق تعزيز دور الأمم المتحدة المتوقع في تحقيق المصالحة الأفغانية بعد انسحاب القوة الأمنية الدولية، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ينبغي أن تظل مركز التنسيق الرئيسي للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في أفغانستان. خلال الاستعدادات الجارية للانتخابات الرئاسية في ٢٠١٤، نأمل من بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان أن تعمل بتقيد صارم بولايتها وأن تحافظ على اتخاذ موقف محايد.

إن التعاون الإقليمي يؤدي بصورة متزايدة دوراً قوياً في تحقيق استقرار الوضع في أفغانستان بغية إنشاء دولة سلمية ومستقلة ومزدهرة اقتصادياً. وما زالت أفغانستان تعمل على تعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية. ومن بينها منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي يترأسها حالياً الاتحاد الروسي وتضطلع بدور خاص. تتخذ منظمتنا تدابير فعالة لزيادة تطوير وتعزيز التعاون مع أفغانستان. ونقوم من خلال الفريق العامل المعني بأفغانستان، تحت لواء مجلس وزراء خارجية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بتحليل الحالة للنظر في مقترحات محددة بشأن تقديم الدعم في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع إلى أفغانستان، بما في ذلك مكافحة المخدرات والتهديدات الإرهابية التي تصدر

تؤيد الجهود التي تقوم بها الحكومة الأفغانية لمكافحة إنتاج المخدرات غير الشرعية والإتجار بها، ونشيد بقوات الأمن الوطنية الأفغانية، وشعبة مكافحة المخدرات التابعة لها التي عانت من خسائر كبيرة في مكافحة تلك الآفة. ولا تزال الحيرة تنتابنا إزاء عدم قيام القوة الدولية للمساعدة الأمنية بدور نشط في ذلك المجال. وثمة مصدر قلق كبير ألا وهو زيادة تدفقات المخدرات إلى خارج أفغانستان، مما يهدد السلم والاستقرار الدوليين بالنظر إلى ارتباط ذلك ارتباطاً وثيقاً بتمويل الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال التجارية الإجرامية لها بعدها العابر للحدود الوطنية. ونقر بأنه لن يكون بوسع أفغانستان أن تتعامل بمفردها مع المشكلة، فهي مشكلة ما انفك نطاقها يتسع باطراد. تلك الحقيقة تجلت بوضوح في البيانات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. في عام ٢٠١٣، زادت مساحة المنطقة المخصصة لزراعة الخشخاش من أجل إنتاج الأفيون بنسبة ٣٦ في المائة، وزاد إنتاج المخدرات بنسبة ٤٩ في المائة وزاد الدخل من الأنشطة الإجرامية بنسبة ٣١ في المائة.

بوصفنا عضواً ناشطاً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نود أن نؤكد للجمعية أن منظمتنا على استعداد لمواصلة تزويد أفغانستان بالدعم اللازم لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات وتوزيعها، بما في ذلك توفير التدريب لضباط إنفاذ القانون على مكافحة المخدرات من خلال مراكز التدريب الوطنية لدينا وتزويدها بالمعدات والمواد اللازمة.

نحن مقتنعون بأنه، بالإضافة إلى برامج إنفاذ القانون، علينا أيضاً وضع برامج الاجتماعية والاقتصادية التي ستمكننا من انتشال قطاع كبير من السكان الأفغان من التورط في أعمال إجرامية. ما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء حدوث العديد من الوفيات في صفوف المدنيين جراء قيام أفراد القوات المسلحة

في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أعطت أولوية لتعزيز التعاون مع أفغانستان. وفي هذا الصدد، شارك الرئيس قرطاي في مؤتمر قمة منظمة شانغهاي للتعاون الذي انعقد في بيشكيك في ١٣ أيلول/سبتمبر، وعقد اجتماعات مثمرة مع الرئيس أتامبايف. وبالإضافة إلى ذلك، فتحت قيرغيزستان هذا العام سفارتها في كابل، مما سيساعد على تيسير التعاون الثنائي.

نشهد اليوم بداية انسحاب قوة المساعدة الدولية الأمنية ونقل المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونعتقد أنه ينبغي أن يتم نقل المسؤولية عن الأمن بصورة تدريجية ومنظمة لضمان الاستقرار. ويجب أن نضمن أن لا يؤدي انسحاب القوة الدولية إلى سيطرة المجموعات المتطرفة على أفغانستان.

أما فيما يتعلق بانسحاب الوحدة الرئيسية لقوة المساعدة الأمنية الدولية في نهاية عام ٢٠١٤، فمن الضروري ضمان وجود مركز عبور فعال في مطار ماناس في قيرغيزستان. لقد أوفينا بالتزاماتنا بهدف ضمان الدعم لعمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان. لقد عملنا طيلة ١٢ عاماً على تمكين إيصال الإمدادات العسكرية والسلع الإنسانية إلى أفغانستان من خلال مركز العبور، مما ساعد على استقرار الحالة في أفغانستان ومكافحة الإرهاب والتطرف.

تخطط قيرغيزستان حالياً، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لإنشاء مركز تحقيق إقليمي في بيشكيك الذي سوف يبلور الأفكار المتعلقة بتنمية منطقة وسط آسيا وأفغانستان. وفي هذا الصدد، نحض جميع الأطراف المعنية على المشاركة بنشاط في هذه العملية والمساعدة في تمويلها.

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد مؤتمر دولي في بيشكيك، تحت عنوان: "أفغانستان ٢٠١٤: آفاق التنمية في ضوء الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية، والتحديات والتهديدات التي تواجه الأمن في وسط آسيا في سياق

من ذلك البلد. وتحقيقاً لتلك الغاية، تدير منظمة معاهدة الأمن الجماعي القناة العملية السنوية لمكافحة المخدرات.

في نيسان/أبريل، حصلت أفغانستان على مركز مراقب في الجمعية البرلمانية التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. في الوقت نفسه، نعتقد أن ما يسمى بعملية إسطنبول بشأن الأمن الإقليمي والتعاون من أجل أفغانستان عملية آمنة ومستقرة، يمكن أن تكون بمثابة نقطة تركيز لتبادل الأفكار التي يمكن أن تنفذها المنظمات الإقليمية، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شانغهاي للتعاون.

إن روسيا مستعدة للمشاركة في مشاريع إقليمية كبرى تهدف إلى ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة في وسط آسيا وأفغانستان. ونؤيد على وجه الخصوص، تنفيذ مشروع الألف ميغواط للربط الكهربائي في وسط آسيا - جنوب آسيا. ونحن على استعداد أيضاً للمساهمة في التنفيذ الناجح لمشروع خط أنابيب الغاز المشترك بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. وما برحنا نؤيد ونحترم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار في البلد وفي المنطقة في الأجل الطويل. إن الشراكة الودية مع أفغانستان تصب في المصلحة الوطنية لبلداننا، وفي ضمان الاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم بأسره.

السيد كيديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): تؤيد جمهورية قيرغيزستان اعتماد مشروع القرار A/68/L.11 المتعلق بأفغانستان، ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل طاجيكستان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون. ومع ذلك، أود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

ما انفكت جمهورية قيرغيزستان تؤيد إحلال السلام والأمن في أفغانستان وتحقيق التنمية المستقرة والرخاء للشعب الأفغاني الشقيق. لذلك، فإن قيرغيزستان خلال رئاستها لمنظمة شانغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

ومن أجل تحقيق الاستقرار في البلد، من المهم للغاية تنفيذ خطوة سياسية حاسمة، ألا وهي، إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات بنجاح في عام ٢٠١٤. ويحدونا الأمل في أن يؤدي انتخاب الرئيس، لأول مرة في تاريخ البلد، إلى نقل السلطة من خلال عملية ديمقراطية سلمية. ومن المهم أن تُجرى الانتخابات بطريقة شفافة وأن تلبى مصالح جميع الأعراق في أفغانستان. وسيوفر ذلك أساساً متيناً لمواصلة التنمية في البلد بطريقة مستقرة ومستدامة.

وكما بينت التجربة، فإنه من دون دعم المجتمع الدولي، ستجد أفغانستان صعوبة في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أن إشراك أفغانستان في التعاون الإقليمي وتوسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول المجاورة أمر أساسي لضمان التنمية المستقرة للبلد، فضلاً عن السلام والثقة المستدامين في المنطقة. وجمهورية قيرغيزستان هي أحد المشاركين في منظمات إقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي على استعداد لتقديم مساهمتها في هذه العملية.

ونحن ندعم عملية اسطنبول ومؤتمرات قلب آسيا. ونشارك في الأفرقة العاملة بشأن تدابير بناء الثقة ومستعدون للمساعدة في تنفيذ المشاريع الإقليمية. فمن المهم تنفيذ مشاريع مشتركة كبيرة في مجال تصدير الطاقة الكهربائية وبناء الهياكل الأساسية للنقل في شكل طرق وسكك حديدية. ونعرب عن استعدادنا لتوسيع التعاون التجاري والاقتصادي وإقامة مشاريع للهياكل الأساسية، بما في ذلك تصدير الكهرباء إلى أفغانستان في إطار مشروع خط نقل الكهرباء بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان، المعروف باسم CASA-1000، ومن خلال الكونسورتيوم الزراعي الثلاثي قيرغيزستان - طاجيكستان - أفغانستان بدعم من الأمم المتحدة.

انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية". شارك أكثر من ١٣٠ ممثلاً للمنظمات الدولية، بما في ذلك وزراء خارجية وممثلون دبلوماسيون وخبراء ينتمون إلى ٢٤ بلداً. تهيّب بجميع الدول الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وعن استخدامها لأغراض جغرافية - سياسية والامتناع عن غزو أراضيها.

نشعر بقلق كبير إزاء المشكلة الراهنة المتمثلة في العقاقير المخدرة وما تمثله من زيادة الخطورة في أفغانستان. ذلك تهديد خطير للأمن القومي في أفغانستان وبلدان القارة الأوروبية الآسيوية ككل، بمن فيها قيرغيزستان، بوصفها من بين فروع ما يسمى بالطريق الشمالية، إحدى الطرق الرئيسية التي تسلكها تجارة المخدرات في المنطقة.

على الرغم من الاستمرار في سياسة مكافحة المخدرات في قيرغيزستان، لم نتمكن بعد من وقف تدفق المخدرات من أفغانستان بشكل كامل. ومما يفاقم من هذه الحالة أن الإيرادات المتأتية من إنتاج المخدرات والاتجار بها تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي بدورها تشكل تهديداً للسلام الشامل والأمن في البلاد وفي المنطقة ككل.

وبالتالي، فإن أحد أهم التحديات يتمثل في تكثيف الجهود المشتركة لمواجهة إنتاج المخدرات ومبيعاتها في السوق السوداء، سواء في أفغانستان أو في المنطقة المحيطة بها، عن طريق إنشاء منظومة متكاملة لإيجاد أحزمة لمكافحة المخدرات على أن تقوم الأمم المتحدة بدور المنسق في هذا الصدد.

والجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية هي من بين الشروط المسبقة الرئيسية لضمان السلام الدائم في أفغانستان. ونقترح أن يتولى الشعب الأفغاني بنفسه تنفيذ عملية المصالحة، وذلك لمصلحة جميع الأفغان. وينبغي تنفيذ عملية سلام شاملة مفتوحة لجميع الأطراف المعنية المستعدة لنبد العنف وقطع صلاتها مع الإرهاب الدولي واحترام الدستور الأفغاني.

الانتقال الديمقراطي وإحلال السلام في البلد في المستقبل على المدى الطويل. ونعتقد أن من المهم بشكل حيوي أن تكون العمليتان بملكية وقيادة أفغانية وأن تتسما بالشفافية والشمول. وفي ضوء ذلك، ترحب ملديف بالجهود الرامية إلى تعزيز قوات الأمن الأفغانية، مع ملاحظة وجود نقص في بعض الموارد الحيوية. ونلاحظ بقلق كذلك الزيادة في الحوادث التي تهدد الأمن. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة في هذه المرحلة الحيوية لضمان أن تكون القوات الأفغانية مجهزة تجهيزا كاملا لتولي مسؤوليتها بعد الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية. ونثني أيضا على استمرار بناء قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية، بما في ذلك أول مؤتمر حول خفارة المجتمعات المحلية في أفغانستان والمقرر عقده في ٢٥ حزيران/يونيه، حيث سيناقش المشاركون كيفية تعزيز العلاقة بين الشرطة الأفغانية والمجتمعات المحلية.

يتسم عمل الأمم المتحدة الذي يهدف إلى توفير الخدمات وتطوير القدرات في أفغانستان بأهمية كبيرة وسيظل كذلك. وتثني ملديف على جهود بعثة الأمم المتحدة لزيادة كفاءتها ومواصلة عملها على الرغم من تخفيض التمويل بنسبة ١٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. كما نثني برنامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان الذي يُفترض أن يكون قد طهر، وفقا لآخر تقرير صادر عنه، أكثر من ١٩٠٠ حقل ألغام في البلد. ونحيط علما ببدء البرنامج الذي أكد فيه على أن التخفيضات الأخيرة في التمويل تهدد التزام أفغانستان بأن تصبح خالية من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣. ونعرب عن أملنا مرة أخرى ألا تواصل المساعدة الدولية لأفغانستان تراجعها في هذه المرحلة الحرجة.

وتعتقد ملديف أن زيادة التكامل الإقليمي أمر في غاية الأهمية وأنه يساهم في بناء الثقة، والتي تفيد كثيرا في استقرار البلد وازدهاره. وفي هذا الصدد، تمثل مؤتمرات قلب آسيا

ونحن نؤيد انضمام أفغانستان إلى الاتفاق المتعلق بالنقل عبر الحدود في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى. وندعم بناء خط دولي للسكك الحديدية يربط الصين وقيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان. ونعتقد أن إيران وباكستان أيضا يمكنهما الاشتراك في هذا المشروع لبناء ممر دولي للنقل، يمتد إلى إيران وباكستان.

ختاما، أود مرة أخرى أن أؤكد للجمعية دعم جمهورية قيرغيزستان الوطيد لاحترام سيادة أفغانستان ووحدةها وسلامتها الإقليمية من أجل إحلال السلام والاستقرار في هذا البلد الشقيق.

السيد وحيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن تقديرنا للرئيس لعقد مناقشة اليوم الهامة بشأن الوضع في أفغانستان. ونشيد أيضا بالأمين العام على المعلومات المستكملة الشاملة الواردة في تقريره (A/68/609) الصادر مؤخرا وعلى أنشطته وأنشطة ممثله الخاص، السيد يان كوبيش، والتي يقوم بها بنفسه ومن خلال قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

إن الوضع في أفغانستان يهم المنطقة بأسرها. فالبقاء في حالة حرب أهلية دائمة والافتقار إلى القدرة الإنتاجية ومواجهة واحدة من أكبر عمليات إنتاج المخدرات وأكثرها دمارا في العالم هو بمثابة مواجهة مصاعب تبدو مستعصية. وملديف تقف هنا اليوم لإعادة التأكيد على مودتنا الأخوية وقييب بالمجتمع الدولي مواصلة دعمه والتزامه بالتعمير والتنمية في أفغانستان.

ووفد بلدي يثني، شأنه شأن المتكلمين الآخرين قبلي، بالإنجاز الكبير الذي تحقق في ١٨ حزيران/يونيه من هذا العام على طريق إحلال السلام المستدام باتخاذ الخطوة الأخيرة المتمثلة في تولي قوات الأمن الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن في بلدها. وهذه الخطوة والانتخابات الرئاسية في العام المقبل تمثلان مناسبتين بالغتي الأهمية في الجهود المبذولة لضمان نجاح

ولا تزال ملديف ملتزمة، من خلال آلياتنا الإقليمية والمتعددة الأطراف لتقديم الدعم، بضمان البناء السلمي لدولة يسودها الأمن والأمان وتتمتع بالازدهار والسلام في أفغانستان. ونأمل أن يتعلم المجتمع الدولي من أخطاء الماضي، وأن يواصل دعم أفغانستان في جهودها لبناء القدرة على الصمود من أجل مستقبل أكثر إشراقاً.

السيد شين دونغ إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وغيرهما من الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لقيامها بأدوار حيوية في بناء أفغانستان سلمية وديمقراطية. والبلد يمر الآن بمنعطف حاسم فيما يتخذ خطوات لنقل المسؤوليات الأمنية وتحقيق الانتقال السياسي.

تحقق إنجاز هام من خلال إطلاق المرحلة النهائية من عملية الانتقال في المجال الأمني في حزيران/يونيه. وتضطلع قوات الأمن الوطنية الأفغانية الآن بالمسؤولية الكاملة عن مجمل العمليات الأمنية في جميع أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، فإننا نشهد اتجاهات مثيرة للقلق. حيث تزايد عدد الهجمات الإرهابية، مما تسبب في وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، وسلط الضوء على أن استمرار الدعم الدولي للقوات المسلحة والشرطة في أفغانستان سيكون حيوياً مع مضي عملية الانتقال قدماً.

يسلم وفد بلدي بأن عملية الانتقال ليست عملية أمنية فحسب، ولكنها تتطلب أيضاً اضطلاعاً كاملاً بالمسؤولية والملكية من جانب القيادة الأفغانية في مجال الحوكمة. في هذا الصدد، ستشكل الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات التي ستعقد في عام ٢٠١٤ معلماً هاماً في عملية الانتقال السياسي في البلد. ونعتقد أن اعتماد قوانين انتخابية رئيسية مؤخراً، سيسهل وضع إطار قانوني متين لإجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية.

وعملية اسطنبول، اللتين تدعمهما منظمة التعاون الإسلامي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، مبادرتين حيويتين. وكان انضمام أفغانستان إلى الرابطة في عام ٢٠٠٧ من بين أولى خطواتها نحو زيادة التكامل الإقليمي، ويسعدنا أن نراها تواصل السير على هذا الدرب.

وتشعر ملديف بقلق بالغ إزاء البيانات الواردة مؤخراً في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن إنتاج الأفيون في أفغانستان. والتقرير المنشور في الأسبوع قبل الماضي يشير إلى تسجيل رقم قياسي جديد في إنتاج الأفيون في أفغانستان. والاتجار بالمخدرات، وما يرتبط به من جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية، يمثل تحدياً كبيراً للاستقرار، ليس لأفغانستان وحدها، ولكن للمنطقة بأسرها بالتأكيد.

تظل الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤ في أفغانستان أمراً أساسياً لعملية انتقال عادلة وسلمية ومستدامة. وملديف ما زالت تؤكد اعتقادها بأن العملية يجب أن تكون ذات ملكية وقيادة أفغانية كاملة. وبالتالي، فإننا نثني على الحكومة الأفغانية لاعتماد إطار قانوني للانتخابات المقبلة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن إجراء انتخابات ديمقراطية لا يغرس القيم الديمقراطية بصورة تلقائية وأن الأمر سيستغرق وقتاً لتغذية هذه القيم. وملكية العملية والمشاركة الواسعة عاملان مهمان لتحقيق تلك الأهداف.

ونعتقد أن جانباً آخر من القيم الديمقراطية يتمثل في ضمان حقوق الأقليات وحقوق المرأة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير المرحلي الأول لأفغانستان عن تنفيذها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى الرغم من أن الوضع الحالي بخصوص العنف ضد المرأة لا يزال مثيراً للقلق العميق، فإن المسألة الناشئة حديثاً ستؤدي إلى مواصلة الجهود المكثفة لتنفيذ هذه الاتفاقية الهامة.

من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، فإننا نعمل بشكل وثيق مع الحكومة الأفغانية وشعبها فيما يخص تحقيق أفغانستان مزدهرة ومستقرة وديمقراطية.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
من دواعي سرور باكستان تقديم مشروع قرار هذا العام (A/68/L.11) بشأن أفغانستان. ونشكر ألمانيا على توجيه المفاوضات بشأن مشروع القرار الهام هذا، الذي يأتي في لحظة حاسمة، تتفاوض فيها أفغانستان بشأن عمليات انتقال سياسي وأمني واقتصادي هامة للغاية في عام ٢٠١٤. إن مشروع القرار، هو تعبير من جانب المجتمع الدولي عن دعم أفغانستان وهي تكثف مساعيها الوطنية للتحرك في اتجاه إحلال السلام وتثبيت الاستقرار وتحقيق الازدهار.

يمثل عام ٢٠١٤ نقطة تحول بالنسبة لأفغانستان. في حين أن التقدم الذي حققته أفغانستان خلال العقد المنصرم، هو فعلاً أمر جدير بالاحتفال به، فإن الوقت قد حان أيضاً للتفكير. إذ أنه لا يجب إضاعة المكاسب أو عكس اتجاهها. ولا ينبغي أن يكون الانسحاب العسكري مرادفاً لتقليل التركيز. ولا يجب التخلي عن أفغانستان مرة أخرى. لقد علمنا التاريخ أن التخلي سيكون سيئاً بالنسبة لأفغانستان والمنطقة والعالم. وهذه المرة، فإن التخلي ليس حتى خياراً. وتبذل جهود مضنية لضمان أن تؤدي عمليات الانتقال المقررة إلى الوصول إلى أفغانستان أقوى ومستقرة، واضطلاع جيران أفغانستان وأصدقائها بدور بناء لتحقيق ذلك الهدف.

من أجل ضمان النجاح، من المهم نجاح عملية السلام والمصالحة في أفغانستان ونجاح قوات الأمن الأفغانية في تحمل مسؤولياتها بالكامل وإطلاق عملية إعادة البناء الاقتصادي. يجب ألا يحصل فراغ في المجالات السياسية والاستراتيجية والأمنية والاقتصادية. ويجب أن تنتهي الحرب، ويجب أن يهزم الإرهاب ويجب أن تهيئ الوحدة الوطنية الظروف الملائمة

إننا نرحب أيضاً بالتعيينات التي جاءت في الوقت المناسب لأعضاء اللجنتين الانتخابيتين. وإذ تفصلنا خمسة أشهر فقط عن موعد الانتخابات، سيكون استمرار دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حاسماً فيما يخص توطيد شرعية العملية ونزاهتها.

كما ستشكل المصالحة الوطنية، التي يقوم بها الأفغان ويقودونها، خطوة هامة أخرى من أجل المضي قدماً بعملية الانتقال السياسي. ونأمل أن يتم إحراز مزيد من التقدم في مفاوضات السلام مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وذلك بهدف تحقيق سلام مستدام ودائم في أفغانستان.

إن الدعم الطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي مرهون بالتقدم الذي تحرزه الحكومة الأفغانية في مجالات رئيسية في سياق إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، مثل تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء. وفي هذا الصدد، نحث الحكومة الأفغانية على تعزيز جهودها من خلال التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وضمان استقلالية اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، ضمن تدابير أخرى.

كما أن استمرار دعم المجتمع الدولي، سيكون أمراً حيوياً لتثبيت الاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، من المهم أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور محوري فيما يخص تنسيق الجهود الدولية مع مضي أفغانستان قدماً بعمليتها الانتقالية. ويجسد مشروع قرار اليوم (A/68/L.11)، المقرر اعتماده بتوافق الآراء، الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء لدعم الشعب الأفغاني فيما يخص عملياته السياسية وإعادة الإعمار الوطني.

في الختام، ستواصل الحكومة الكورية دعم الجهود التي تبذلها أفغانستان في مجال بناء القدرات. ومن خلال التعهد بتقديم ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لهذا الغرض، خلال الفترة

حرب عززه الوجود الدولي الضخم. ولم تتجسد التعهدات بالاستثمار وإعادة البناء أو لم يتم استيعاب التمويل المتاح.

لدى المجتمع الدولي وشعب أفغانستان الوسائل والفرصة لتجنب حدوث تراجع اقتصادي. كما يتعين تكثيف إعادة البناء الاقتصادي. ويجب الوفاء بالتعهدات فيما يتعلق بتقديم الدعم. كما يجب أيضا تعبئة رؤوس الأموال والدراية وأصحاب المشاريع والشركات على المستوى الدولي، من أجل الحفاظ على الزخم الاقتصادي لتحقيق النمو.

وأكثر ما نخشاه أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي في أفغانستان في فترة ما بعد ٢٠١٤، إلى رغبة المزيد من اللاجئين التروح إلى باكستان.

ولن يكون بمقدورنا استيعابهم. وقد قامت أفغانستان بعمل محمود في استقبال وإدماج ملايين اللاجئين في الأعوام العشرة الماضية، لكن سيظل لدينا نحو ٣ ملايين من اللاجئين المسجلين وغير الموثقين على التراب الباكستاني. وخلال الأعوام الـ ٣٣ الماضية، استضافنا أكثر من ٥ ملايين لاجئ.

وقرارنا تمديد الإذن القانوني للاجئين حتى نهاية عام ٢٠١٥ دليل واضح على التزام باكستان بدعم الأفغان المنكوبين. غير أن عودة اللاجئين على وجه الاستعجال وبصورة كريمة وطوعية ومستدامة يجب أن تستمر. ودعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حاسم في ذلك الصدد. ونحث بشدة البلدان المانحة وأفغانستان على إدراج عودة اللاجئين وإعادة تأهيلهم في خطط التنمية الاقتصادية.

ومن بين الأهداف الرئيسية لسياستنا المتعلقة بأفغانستان إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ونحن على اقتناع باستحالة إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في باكستان وفي المنطقة، بدون إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في ذلك البلد. وترتبط باكستان وأفغانستان علاقة متناغمة، ومصيرهما مترابط على نحو حتمي وإلى الأبد. وتقوم حكومتنا، بقيادة رئيس

للاستقرار الداخلي والتعاون الإقليمي. ثمة بعض العلامات المشجعة في ذلك الاتجاه.

وتشكل الانتخابات المزمع إجراؤها العام المقبل معلما هاما. ومن شأن عملية انتخابية سلمية وشاملة وتشاركية تعزيز الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون وتوطيد قواعد التمثيل والمساءلة على نطاق واسع. إننا نرحب بإعلان اللجنة المستقلة للانتخابات اليوم عن القائمة النهائية للمرشحين.

ويتمثل العنصر الأكثر أهمية في التوافق الأفغاني، في عملية للسلام والمصالحة الوطنية بقيادة وملكية أفغانيتين. ويجب أن يسعى الحوار الشامل الواسع النطاق إلى الجمع بين مصالح جميع المجموعات والقوى السياسية وقطاعات المجتمع، وتجسيدها.

إننا نعلم أن الحل العسكري ليس حلا سحريا فيما يخص أفغانستان، ولا الضامن للاستقرار على المدى الطويل. وللأسف، فإن مبادرة الدوحة لم تنجح. ولكن يجب علينا ألا نفقد الأمل. حيث يجب اختيار ذلك الطريق مرة أخرى لاستئناف المحادثات، لكن محادثات يتم القيام بها بحسن نية وتؤدي إلى تحقيق نتائج.

إن نقل المسؤولية الأمنية للقوات الأفغانية في وقت سابق من هذا العام، يمهّد الطريق أمام الحكومة الأفغانية لممارسة سلطتها وبسط سيطرتها على أراضيها. وتشير التقارير المستقلة الأخيرة إلى تعزيز قوات الأمن الأفغانية قدراتها المهنية والتنفيذية وإلى استمرار منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة في أداء دور داعم في فترة ما بعد عام ٢٠١٤. ومن شأن ذلك أن يعزز أيضا ثقة الجمهور في الهياكل المؤسسية والأمنية لأفغانستان، المتوخى منها ضمان إحلال الاستقرار.

ثمة تخوف بشأن احتمال تضرر الاقتصاد الأفغاني بعد سحب القوات. وعمل الاقتصاد إلى حد كبير، أو ينظر إليه كالاقتصاد

ونحن بصدد إنجاز عدد من المشاريع لتعزيز التجارة الإقليمية وبناء ممرات للطاقة والاتصالات. ونصبو إلى التعجيل بجني ثمار مشاريع الطاقة مثل خط نقل الكهرباء بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان المعروف بمشروع "CASA-1000" وأنبوب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، الذي سيعود بمكاسب كبيرة على أفغانستان والبلدان المجاورة الأخرى. وبالمثل، فإن مشاريع بناء الطرق وخطوط السكة الحديدية وغيرها من مشاريع المرافق الأساسية، قيد الإنجاز أو قيد النظر، ستعزز اقتصاداتنا وتوجد أوجه التآزر الأوسع نطاقاً في المنطقة.

وتولي باكستان الأهمية لبناء وتعزيز قطاعي الصحة والتعليم في أفغانستان. فقد بنينا كليات وجامعات ومستشفيات في أفغانستان وقدمنا المنح للطلاب الأفغان للدراسة في المؤسسات التعليمية الباكستانية. وساهمنا بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار في تعمير أفغانستان.

الأمن أساس الحلم المشترك لأفغانستان وباكستان وبناء مستقبل مزدهر. وفي ذلك السياق، يشكل تأمين الحدود أهم خطوة. ومصالح باكستان الأمنية المشروعة يجب الإقرار بها واحترامها. ويجب علينا ألا نسمح لأطراف من غير الدول بالتلاعب بعلاقتنا المقدسة. وينبغي تعزيز مهام الشرطة والمراقبة على طول الحدود الباكستانية - الأفغانية زيادة فعاليتها. وسيردع ذلك الإرهابيين والمتطرفين ومدبري الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات وانتشار الأسلحة غير المشروعة. وستسهم زيارة وزير الداخلية في معالجة مسألة إدارة الحدود.

وقد سجل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة زيادة بنسبة ٣٦ في المائة في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان هذا العام. وذلك رقم مزعج للغاية. ولا بد من القيام باستجابة متكاملة وشاملة لمسألة المخدرات. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل أداء دورها الهام في ذلك الصدد.

الوزراء محمد نواز الشريف، بجهود صادقة وحازمة بغية تعزيز العلاقات مع أفغانستان، ومواجهة التهديدات الأمنية المباشرة، وتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي، وتهيئة بيئة للترابط الإقليمي. وفيما يتعلق بعملية السلام والمصالحة، فإن باكستان لا تنحاز إلى أي طرف. ولن نقوم سوى بدور تيسيري. وينبغي لشعب أفغانستان تولي زمام الأمور وتقرير مصيره بنفسه. ونأمل صادقين أن يتوحد الأفغان من أجل السلام والرفاه والتنمية في بلدنا العظيم.

ومن الهام أن تكون هناك توقعات واقعية بشأن دور باكستان. ويمكن لباكستان أن تمارس التأثير، لكنها لا تتحكم في الطالبان. وقد أطلقنا سراح ٤٦ أسيراً من الطالبان، بمن فيهم الملا بارادار، ووفرنا المرور الآمن لمن تعتبرهم الأطراف مُجدِّين في العملية. ونحن نشجع الطالبان على العودة إلى طاولة المفاوضات. وسنواصل الاضطلاع بدورنا الداعم والبناء.

إننا عازمون على إقامة علاقة ثنائية أعمق وأوسع نطاقاً مع أفغانستان. وقد طرأت تطورات إيجابية في ذلك الصدد. وكانت زيارة الرئيس كرزاي إلى إسلام آباد في آب/أغسطس من هذا العام وحواره الشامل والمثمر مع رئيس الوزراء نواز الشريف دليلاً على الالتزام القوي للبلدين بتعزيز علاقتهما. وبكذلكنا يرتبطان بأواصر الرحم والدين والتاريخ. ونحن نعمل على تنفيذ رؤية رئيس الوزراء نواز الشريف من أجل حوار سلمي ومزدهر. وقد عُزِّزَ ذلك الحوار من خلال مؤتمر قمة ثلاثي في لندن في الشهر الماضي، حضره رئيس الوزراء نواز الشريف، والرئيس حامد كرزاي ورئيس الوزراء ديفد كامرون. ونشكر المملكة المتحدة على تيسير الحوار. كما أشكر السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، على كلماته الطيبة في وقت سابق اليوم عن التزام باكستان وتعاونها، اللذين قال إنهما حيويان لتعزيز عملية السلام والمصالحة.

تشيد دولة الإمارات بالتقدم المحرز في أفغانستان خلال العقد الماضي. وبالرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى وقوف المجتمع الدولي بجانب الشعب الأفغاني خلال المراحل القادمة والمهمة، والالتزام بنتائج مؤتمرات بون وطوكيو واسطنبول وشيكاغو وغيرها. وفي هذا الصدد نؤكد التزامنا على المدى البعيد تجاه أفغانستان، علما بأن أمن هذا البلد واستقراره يعنيان أمن واستقرار المنطقة، بما في ذلك دولة الإمارات. كما نؤكد على الحاجة إلى استمرار الدور الأساسي والسياسي الذي لعبته الأمم المتحدة في أفغانستان، من خلال الجهود المشكورة التي قام بها الأمين العام وممثله الخاص في بعثة الأمم في أفغانستان. كما يجب أن يستمر دور الأمم المتحدة في مساندة عملية سياسية بقيادة أفغانستان.

لقد انتقلت المسؤولية الأمنية الكاملة إلى قوات الأمن الأفغانية منذ خمسة أشهر. ومع ذلك تقع مسؤولية هامة على المجتمع الدولي أيضا لمساندة القوات الأفغانية من خلال التدريب والتمويل. إن دولة الإمارات تدين بشدة استمرار الهجمات الإرهابية على أيدي الجماعات المتطرفة التي تودي بحياة المدنيين الأبرياء، ومنهم النساء والأطفال. وفي ظل عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ترأس الإمارات العربية المتحدة، بجانب الجمهورية التركية، وجمهورية أفغانستان الإسلامية، مجموعة العمل الخاصة بتنفيذ تدابير بناء الثقة بخصوص مكافحة الإرهاب. ومن خلالها فقد استضافت الإمارات مناقشات مثمرة لبحث سبل مكافحة الإرهاب في مركز هداية في أبوظبي، والذي يعتبر أول مركز دولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف.

ودعونا لا ننسى أيضا آثار الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب على المدنيين الأبرياء. ومن جانبها فقد خصصت دولة الإمارات منذ عام ٢٠١١ مبلغ ٢٥,٨ ملايين دولار لعمليات إزالة الألغام في قندهار، وهي من أكثر المناطق الملوثة بالألغام. وقد استمرت تلك العمليات

ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور مُعزّز في إعادة بناء أفغانستان. وقد أكدت الزيارة التي قام بها نائب الأمين العام يان إلياسون إلى كابول في وقت سابق من هذا العام ضرورة دعم الأمم المتحدة لتعزيز قدرات أفغانستان ومقومات المناعة لديها. وبينما تقوم المنظمة بمواءمة أنشطتها مع أولويات الحكومة الأفغانية، فإن دعم الأمم المتحدة ينبغي توجيهه إلى المجالين السياسي والأمني، وميادين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ينبغي معاييرها بصورة متأنية في العام المقبل بغية تكيفها مع البيئة المتغيرة.

وكما قلت في وقت سابق، إن علاقات باكستان مع أفغانستان قائمة على روح المصير المشترك. ويشمل تعاوننا المجموعة الكاملة لجوانب التعاون. ونحن ملتزمون بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وما من بلد عانى أكثر من باكستان جراء انعدام الاستقرار في أفغانستان، وما من بلد يمكن أن يجني الثمار أكثر مما ستجنيه باكستان من إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في ذلك البلد. ونحن على ثقة بأن شعب أفغانستان الباسل سيتغلب على التحديات الحالية استشرافا لمستقبل أكثر إشراقا ورفاهاً له وللمنطقة. وستلي باكستان النداء حينئذ للاحتفال بذلك التحول مع شعب أفغانستان الشقيق.

السيدة العويس (الإمارات العربية المتحدة):

الإمارات العربية المتحدة تأييدها للقرار المعروض على الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان (A/68/L.11)، وخاصة مع انتهاء عملية الانتقال وحلول عام ٢٠١٤ الذي يرمز إلى بداية جديدة في جمهورية أفغانستان الإسلامية وشعبها، ترتسم من خلال الأمن والاستقرار، وتطوير المؤسسات الحكومية، والانتخابات، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

الدولتين يعتمدان على الطرفين. وتشيد دولة الإمارات بجهود الطرفين الإيجابية لتعزيز التعاون، وتولي بشكل خاص أهمية كبرى لهذا الموضوع.

تساند دولة الإمارات عملية السلام والمصالحة وإعادة الاندماج في أفغانستان بقيادة أفغانية من خلال المجلس الأعلى للسلام، على نحو يهدف إلى نبذ العنف واحترام حقوق جميع أطراف أفغانستان، وخاصة حقوق المرأة الأفغانية. كما تدين دولة الإمارات جميع الهجمات التي تستهدف المرأة. ومن هذا المنطلق، فقد أعلنت دولة الإمارات خلال مؤتمر قلب آسيا الوزاري المعقود في ألماتي بكازاخستان، عن مشروع بقيمة ٢٠ مليون دولار لتدريب الأئمة الأفغان على مدى عامين، الذي أطلق في أيار/مايو هذا العام. والهدف من هذا المشروع هو نشر التوعية بخصوص الوسطية في الإسلام، وذلك لضمان احترام جميع حقوق الشعب الأفغاني.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن من دواعي عظيم سروري أن أتناول البند ٣٧ من جدول الأعمال بشأن الحالة في أفغانستان، وخاصة أنني كنت أول من شغل منصب ممثل اليابان الخاص في أفغانستان وباكستان في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للسفير فيتغ، ممثل ألمانيا، وزملائه الذين قادوا عملية المشاورات بكاملها باقتدار. وأشكر أيضا السفير تانين، ممثل أفغانستان، على مشاركته البناءة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار A/68/L.11. ويسر اليابان أن تشارك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

وأود أن أحبي جميع الرجال والنساء في أفغانستان الذين كرسوا أنفسهم لإعادة بناء بلدهم في ظل ظروف صعبة للغاية. وأشيد أيضا بجميع المواطنين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك اليابان، الذين عملوا من أجل تعزيز الاستقرار والتنمية في أفغانستان.

لمدة سنتين. وجدير بالذكر أن تلك العمليات قد أزالَت الألغام فيما يقارب ٥٠ في المائة من المناطق الخطرة، وساهمت في توظيف أكثر من ١٠٠٠ شخص. وأتاحت فرص الاستفادة من الأراضي لغرض الزراعة وتطوير البنية التحتية.

ويعتبر هذا دليلا على أن توفير الأمن والاستقرار في أفغانستان هو العنصر الأساسي للمضي قدما في التطوير الاجتماعي والاقتصادي. ولضمان وصول المساعدات إلى كافة القطاعات في أفغانستان، فقد تم تشكيل لجنة دائمة في دولة الإمارات للمساعدات الإنسانية والإنمائية في أفغانستان في عام ٢٠١١، الأمر الذي يوحد جهود جميع الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية الإماراتية. وجدير بالذكر أن المساعدات المقدمة من دولة الإمارات قد ناهزت قيمة ٢٦٧,٣ ملايين دولار خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢ والتي تشمل تسليم مطار قندهار، والانتهاء من طريق يؤدي إلى هلمند، بالإضافة إلى مشاريع التغذية ومساعدة الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة. كما تعمل دولة الإمارات مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى على مشاريع مشتركة لتطوير الاقتصاد الأفغاني، مثل مشروع مشترك مع المملكة المتحدة لبناء طريق سريع يربط بين شمال وجنوب أفغانستان، والمشروع المشترك مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس لتطعيم الأطفال بأفغانستان، الذي خصصت له دولة الإمارات مبلغ ٣٣ مليون دولار خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣.

إن التعاون الإقليمي هو أحد الأساسيات لضمان الأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان من خلال مكافحة الإرهاب ومكافحة تجارة المخدرات وإعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم. وفي هذا الصدد، يجب مضاعفة جهود الدول والمنظمات الإقليمية في إسراع تنفيذ تدابير بناء الثقة والحوار الإقليمي، ومن أهمها الحوار بين أفغانستان وجمهورية باكستان الإسلامية، علما بأن أمن واستقرار

أخيراً وليس آخراً، يجب أن تجري أفغانستان الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١٤، كما هو مقرر في الوقت الراهن وفقاً لدستورها. واليابان، كشريك لأفغانستان على المدى الطويل، على استعداد للمساعدة في جهود الحكومة. ونحن ندعم عمل لجنة الانتخابات المستقلة خلال المرحلة الثانية من تعزيز القدرات القانونية والانتخابية لمشروع الغد. ونتطلع أيضاً للانضمام إلى بعثة مراقبة الانتخابات كيما يكون لها أثر بناء على العملية الانتخابية.

الآن، أود أن أتطرق إلى ما نتوقعه من أفغانستان، لا سيما من حكومة المستقبل، إزاء التحديات الهامة.

إن مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٢ قد بين مرة أخرى إرادة قوية والتزاماً من جانب الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وتنفيذ الالتزامات المتبادلة بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة بشكل يوثق به وفي الوقت المناسب هو الأداة الدافعة الرئيسية نحو أفغانستان مستقرة ومزدهرة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تسلم واجبات تنفيذ الالتزامات التي أخذتها أفغانستان على عاتقها إلى الحكومة الجديدة على نحو سليم. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الدعوة لأفغانستان من أجل اتخاذ خطوات مطردة ومتسارعة للوفاء بالتزاماتها على النحو المتفق عليه في المؤتمر، بما في ذلك الالتزامات المقطوعة في مجالات الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمالية العامة.

ولمساعدة أفغانستان في جهودها، تقدم اليابان المساعدة بصورة أمينة وسخية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عندما استضافت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان، ساهمت بما مجموعه ٥ بلايين دولار في جهود التنمية في ذلك البلد. ونتطلع إلى رؤية تقدم ملموس في هذا الشأن في الاجتماع الوزاري الذي تشارك استضافته أفغانستان والمملكة المتحدة في العام القادم.

وسيكون العام ٢٠١٤ منعطفا حاسما لتحقيق الاستدامة في المستقبل في أفغانستان، حيث أن من المتوقع أن يحقق البلد نتائج ملموسة عبر الانتخابات الرئاسية، فضلا عن الانتقال نحو توطيد الأمن.

وفي هذا الصدد، نأمل جميعاً أن المنظمة، وبالأخص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، سوف تضطلع بدور متزايد الأهمية في عام ٢٠١٤ وما بعده دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة لبلوغ أهدافها الإنمائية وتحقيق السلام الدائم. واليابان ستواصل دعمها لعمل الأمم المتحدة في أفغانستان.

واليوم، أود أن أتناول بعض القضايا والتحديات الرئيسية التي ترى اليابان أن على حكومة أفغانستان أن تعالجها.

أولاً، يجب أن تضيي الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة شرعية قوية على الحكومة الجديدة التي سوف تشكل. فالرئيس القادم سيتسلم المهام الجسيمة من الرئيس كرزاي، الذي قاد البلاد حثيثاً صوب السلام والاستقرار الدائمين لأكثر من ١١ عاماً. ولكي تحصل الحكومة على شرعية قوية، لا بد أن تضمن أفغانستان عملية انتخابية نزيهة وشفافة، بدءاً من مرحلة الإعداد لها؛ ثانياً، ينبغي أن تكون نتائج الانتخابات تعبيراً عن إرادة الشعب برمته. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد للحكومة أن تشجع المشاركة الكاملة للناخبين كافة.

وفي ضوء ذلك، تشيد اليابان بالتقدم الكبير الذي أحرزته أفغانستان بشأن تسجيل الناخبين، واعتماد الإطار القانوني للانتخابات وإنشاء المؤسسات الانتخابية الرئيسية، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، فإن الأمن لا يزال هو العنصر الأساسي لضمان مشاركة أوسع. ولا تقل أهمية عن ذلك العمليات والخدمات اللوجستية، مثل عملية التصويت نفسها وفرز الأصوات وإعلان النتائج النهائية. وتلك التحديات هامة أيضاً.

وجميعهم من الذكور. أما اليوم، فهناك قرابة ٨ ملايين طالب في المدارس، وأكثر من ثلث هذا العدد من الفتيات. وكان معدل الوفيات بين الأمهات ٦٠٠ ١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة؛ واليوم، تراجع ذلك العدد بنسبة ٨٠ في المائة. وكان متوسط العمر المتوقع للأفغاني ٤٢ عاماً، وأصبح اليوم ٦٢ عاماً وفي ارتفاع. وكان تسعة في المائة من الأفغان يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية؛ واليوم، يعيش ٦٠ في المائة من الأفغان على بعد ساعة واحدة من الخدمات الصحية الأساسية. كانت هناك محطة تلفزيونية واحدة، وكانت تملكها الحكومة، واليوم هناك ٧٥ قناة، وكلها، ما عدا اثنتين، يملكها القطاع الخاص. ولم يكن هناك، عملياً، أي هاتف خلوي في البلد عام ٢٠٠١، واليوم، هناك ١٨ مليون، وتغطي خدمة الهواتف الخلوية حوالي ٩٠ في المائة من المناطق السكنية. ولم يكن هذا التقدم ممكناً لولا تضحيات الشعب الأفغاني وداعميه الدوليين.

نحن الآن في لحظة محورية في تاريخ أفغانستان. ففي الصيف الماضي، تولت قوات الأمن الوطنية الأفغانية لأول مرة زمام القيادة في توفير الأمن في جميع أنحاء البلد. وقوات الجيش وسلطات إنفاذ القانون في أفغانستان تزداد قوة وقدرة يوماً بعد يوم. وحتى بعد أن يصل الانتقال الأمني إلى مراحله النهائية، ستظل الولايات المتحدة وشركاؤها الدوليون ملتزمون بمساعدة قوات الأمن الوطنية الأفغانية لكي تصبح قوة مستقلة قادرة على تأمين شعبها والحصول على ثقة المواطنين. وهذا الالتزام سيextend إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

إن أهم معالم الانتقال السياسي في أفغانستان خلال العام المقبل سيتمثل في الانتقال السلمي للسلطة من الرئيس كرزاي إلى خلفه المنتخب ديمقراطياً. لا بد أن تعقد الانتخابات في الوقت المحدد وأن تسفر عن النتيجة التي تنظر إليها جميع شرائح المجتمع الأفغاني على أنها شرعية. وفي حين أن الانتخابات الشرعية تنطوي بالضرورة على المنافسة والنقاش، فإننا نأمل

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية عملية السلام والمصالحة التي يملكها ويقودها الأفغان. وغني عن البيان أن أفغانستان تتحمل المسؤولية الكاملة عن دفع عملية السلام إلى الأمام حتى لا يكون هناك تراجع عن عوائد انتقال مسؤولية الأمن. واليابان تدعو إلى إرادة سياسية مستمرة من قبل الحكومة الأفغانية.

وأود الإشارة أيضاً إلى أن المشاركة البناءة للبلدان المجاورة تؤدي دوراً حيوياً في عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان. وفي هذا الصدد، يشجعنا للغاية ذلك الحوار المكثف بين أفغانستان وباكستان خلال العام الماضي، حسبما ذكر الممثلان الدائمون لأفغانستان وباكستان اليوم. وخلال اجتماع القمة بين اليابان وباكستان الذي عقد في أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، تأكد رئيس الوزراء آبي من نظيره الباكستاني شريف أن المشاركة الإيجابية لباكستان سوف تستمر.

ويجدونا أمل وطميد في رؤية عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان تدعمها الثقة المتبادلة بين البلدان المجاورة. ونأمل أيضاً أنها سوف تؤدي إلى نتائج ملموسة في المستقبل القريب، وأن يتمتع شعب أفغانستان وسائر شعوب المنطقة بثمار السلام.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة يسرها أن تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في تقديم مشروع القرار (A/68/L.11) بشأن الحالة في أفغانستان. ويعبر مشروع القرار هذا عن التزام المجتمع الدولي المستمر بدعم الشعب الأفغاني في بناء أفغانستان مستقرة وديمقراطية ومزدهرة خلال الفترة الانتقالية عام ٢٠١٤ وما بعده.

على مر السنوات الاثني عشر الماضية، تحسنت سبل العيش للشعب الأفغاني بشكل أساسي. ففي عام ٢٠٠١، لم يكن هناك سوى ٩٠٠ ٠٠٠ طفل أفغاني في المدارس،

جديدة في جميع أنحاء المنطقة. وذلك هو جوهر رؤية طريق الحرير الجديد التي تستند إلى فرضية أن تحقيق قدر أكبر من التعاون الاقتصادي يعتبر أمراً أساسياً لتحقيق الاستقرار والسلام في جميع أنحاء المنطقة.

وأخيراً، اضطلعت الأمم المتحدة وستواصل الاضطلاع بدور أساسي في أفغانستان. ونشيد، بصفة خاصة، بدعم الأمم المتحدة لانتخابات أفغانستان في عام ٢٠١٤. ويكتسي دعم الأمم المتحدة للجهود الدبلوماسية المبذولة على الصعيد الإقليمي، ودعم العملية السياسية والتنسيق بين حكومة أفغانستان والجهات المانحة فيما يتعلق بتنفيذ إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة أهمية بالغة أيضاً في سياق تطّلع أفغانستان إلى عام ٢٠١٤ وما بعده.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أشيد بالوفد الألماني، والسفير فيتغ شخصياً، على تنسيق المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة ممتازة، أفضت بنا إلى مشروع القرار السنوي بشأن الحالة في أفغانستان. ويسر الهند - كما هو الحال في السنوات العديدة الماضية - أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/68/L.11 الذي جرت العادة على اعتماده بتوافق الآراء.

تمر أفغانستان بمرحلة انتقالية هامة، تشمل أبعاداً أمنية وسياسية واقتصادية. ويمثل التقدم المحرز في التحضيرات التقنية للانتخابات الرئاسية دليلاً على عقد شعب أفغانستان العزم على كفالة سلاسة الانتقال السياسي. ويمكن العنصر الرئيسي لنجاح انتخابات عام ٢٠١٤ في أن تسفر عن نتيجة مقبولة لدى الشعب الأفغاني.

وستكون الانتخابات الرئاسية خطوة هامة أخرى نحو جهود إعادة البناء السياسي في أفغانستان. ويجب أن تستمر تلك الجهود بقيادة يملكها ويمسك بزمامها الأفغان، بل أود أن

أن تكون الانتخابات القادمة في أفغانستان لحظة لتوحيد البلد. ويدرك الأفغان أيضاً أن استمرار المساعدة الدولية يتوقف على انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة تعبر عن إرادة الشعب الأفغاني وعن تطلعاته.

ونشعر بالارتياح لخوض المقات من النساء الأفغانيات الانتخابات لشغل المناصب في مجالس المقاطعات على امتداد البلد. ونرحب بدعم الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين لتعزيز حقوق المرأة الأفغانية ودورها. وتتسم المجتمعات التي تنعم فيها المرأة بالأمان والتمكن من ممارسة حقوقها والنهوض بمجتمعاتها المحلية بمزيد من الرخاء والاستقرار الدائمين، وليس في بعض الأحيان فحسب. ولا تتوقف حماية المكاسب التي تحققت للمرأة الأفغانية على المرأة وحدها، بل تقتضي إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك الرجال والنساء والأقليات.

وفي حين يكتسي نجاح عملية الانتقال السياسي العام القدام أهمية بالغة لمستقبل الاستقرار في أفغانستان، إلا أنه ليس كافياً وحده لإنهاء الصراع. وتؤمن الولايات المتحدة إيماناً راسخاً بأن جهود تحقيق السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان، إنما هي ضمن سبيل لإنهاء العنف وتحقيق الاستقرار الدائم في البلد وفي المنطقة بأسرها.

ولا سبيل لنجاح التحولات الأمنية والسياسية التي وصفتها آنفاً، إلا إذا اقترنت بالتزام الحكومة الأفغانية بإجراء إصلاح اقتصادي على نطاق واسع، وإطلاق الإمكانيات الاقتصادية للشعب الأفغاني. وينبغي أن تشمل تلك الإصلاحات اتباع نهج شامل إزاء مكافحة تجارة المخدرات، شريطة إدماجه في الجهود المبذولة على نطاق واسع من أجل دعم الحوكمة وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، فإن من شأن إطلاق إمكانيات أفغانستان، بوصفها نقطة من نقاط التجارة الإقليمية بين وسط وجنوب آسيا أن يساعد أيضاً على توفير فرص اقتصادية

المرتبطة به. ونود أن نكرر التأكيد على أننا سنكون متيقظين باستمرار لمخططات هذه المنظمات الإرهابية. ويجب أن تواصل لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان اتخاذ إجراءات استباقية، علاوة على إيلاء الاهتمام اللازم لعملية إدراج ورفع أسماء الأفراد والكيانات من قوائم التدابير المستهدفة. ويتسم الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في ذلك الصدد بأهمية بالغة، ليس فيما يتعلق بالإسهام في جهود لجنة الجزاءات وغيرها من الكيانات المعنية بمكافحة الإرهاب فحسب، بل وفي مواصلة دعم الجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني في التصدي للتحديات الأمنية والإرهابية التي يواجهها.

وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري أيضا اتخاذ إجراءات متضافرة بهدف عزل وتدمير ائتلاف الإرهاب الذي يشمل عناصر حركة الطالبان، وتنظيم القاعدة، وجماعة عسكر طيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وعليه، فإن من المهم للغاية أن تأخذ خطة الانتقال الأمني في الاعتبار التهديدات التي تشكلها تلك المنظمات الإرهابية، فضلا عن إكمال الهيكل الأمني في أفغانستان. ومن الضروري تحري الدقة والعناية في تقييم خفض عدد القوات والآثار الناجمة عنها على الترتيبات الأمنية، علاوة على اتخاذ التدابير الملائمة من أجل كفالة سلامة وأمن الشعب الأفغاني.

وقد حان الوقت لأن يعيد المجتمع الدولي تقييم الدور الذي يعتزم الاضطلاع به في العملية السياسية الداخلية في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، ينبغي مناقشة مسألة تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فقد بلغت أفغانستان مستوى متقدما من النضج السياسي، نتيجة ل جهود إعادة البناء السياسي الهائلة المبذولة في ذلك البلد. ونشيد بالدور الذي تضطلع به البعثة - جنبا إلى جنب مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة - في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية في أفغانستان على مدى العقد

أضيف: يتولى إدارتها الأفغان أيضا. وتستند إضافتنا لعبارة "يتولى إدارتها الأفغان" على أساس منطقي مفاده أننا أردنا التشديد على أن مصير أفغانستان يمسك به الشعب الأفغاني نفسه. ويرمز ذلك أيضا إلى الشوط البعيد الذي قطعه الشعب الأفغاني في عملية الانتقال والتحول هذه. وستكون هذه الانتخابات ثالث انتخابات ديمقراطية تجرى في البلد. وعليه، فهي تشكل إنجازا هاما بالنسبة لأفغانستان، فضلا عن كونها دليلا على نضج نظامها السياسي الجديد. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم بقوة الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها السلطات الأفغانية في ذلك المسعى، مع مقاومة أي جهود خارجية رامية إلى إخراج تلك العملية عن مسارها في الوقت ذاته.

وما تزال الحالة الأمنية في أفغانستان هشة. ذلك أن عدد الإصابات في صفوف المدنيين، وعمليات القتل المستهدفة قد ارتفع. ويشكل الهجوم المدان على القنصلية الهندية في جلال آباد في ٦ آب/أغسطس، والذي أسفر عن إصابة العديد من أفراد الأمن الأفغاني الذين كانوا يتولون حراسة القنصلية، بالإضافة إلى قتل العديد من الأبرياء من المواطنين الأفغان، بمن في ذلك ١٠ من الأطفال، مثالا آخر على ضعف البيئة الأمنية في أفغانستان.

وكما ذكرنا من قبل، فليس للهند سياسة خروج في أفغانستان. ولن تُردع الهند بمثل تلك الهجمات. ولا نرى أن ذلك الهجوم كان موجها ضد الهند فحسب، بل يستهدف أيضا الجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني من أجل التغلب على الآثار المأساوية التي خلفتها العقود الماضية من الحرب والصراع. وأود أن أكرر التأكيد على التزامنا بمواصلة الشعب الأفغاني وأفراد أمنه الذين أبدوا شجاعة نادرة في حمايته.

إلقد رأينا أن معظم الهجمات الإرهابية التي وقعت في أفغانستان تأتي من خارج حدودها، وأنها تنفذ من قبل جماعات على تحالف وثيق مع تنظيم القاعدة والجماعات الأخرى

الدولي لأفغانستان ودعمه الثابت لها سيكونان هامين في تلك المرحلة الانتقالية. ونود أن نقدم ضمانات بأن الهند ستظل ثابتة في دعمها لأفغانستان خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وتكرر الهند مجددا دعمها لعملية التحول والتنمية بقيادة أفغانية ومملكية أفغانية وسيطرة أفغانية.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إننا نرحب بمشروع القرار عن الحالة في أفغانستان (A/68/L.11)، ونؤيد اعتماده بتوافق الآراء. وبذلك، نؤكد تقديرنا للمساهمة الكبيرة التي تقدمها الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد. وتقدير إيطاليا الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص تحقيقا لهذا الهدف، وتكرر الإعراب، باقتناع منها، عن كامل الدعم لعملهما. كما نشيد بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في قيادة الجهود المدنية للمجتمع الدولي وتنسيقها، التي ستزداد أهمية كلما تراجع الالتزام العسكري تدريجيا.

إن مصطلح "العد التنازلي" يلخص المناقشة الدولية الحالية بشأن أفغانستان، ويعبر ليس عن الشواغل فحسب، وإنما يعبر بصورة خاصة عن توقعاتنا وثقتنا، نحن الشركاء، تجاه المواعيد النهائية الحاسمة التي يجب أن تواجهها أفغانستان من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١٤. ففي هذه الفترة، يجب على هذا البلد إتمام العملية الانتقالية، وبدء عقد التحول، وتغيير القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى بعثة دعم قوية. لكن أولا، تأتي الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ التي ستمثل، للمرة الأولى في تاريخ أفغانستان، انتقال الرئاسة من رئيس للدولة إلى آخر من خلال عملية ديمقراطية. وستشكل هذه المنعطقات الحاسمة ملامح التوازنات الداخلية في أفغانستان، وطبيعة العلاقة المستقبلية للبلد مع المجتمع الدولي.

الماضي. غير أننا نرى أنه ينبغي أن نحيط علما بنضج العملية السياسية في أفغانستان. وعليه، يتعين أن نعيد تحديد الولاية السياسية للبعثة، من أجل كفالة تركيزها على دعم المؤسسات السياسية بدلا عن التركيز على العملية السياسية نفسها، والتي يجب أن تترك لقادة أفغانستان وحدهم.

ونرى أيضا أنه يتعين على البعثة أن تواصل توسيع نطاق دورها الإنساني والإنمائي من خلال تقديم المساعدة في أفغانستان بشكل أفضل، نظرا إلى أن الأمم المتحدة في موقع فريد يمكنها من الوصول إلى أشد المجتمعات المحلية عزلة ونأيا في البلد. ومن شأن تحسين الهياكل الأساسية، إلى جانب إتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والتغذية بصورة منتظمة لجميع الأفغان، أن يساهم في هئية مجال هام للغاية لنضج النظام السياسي الأفغاني الجديد وترسيخ جذوره في المجتمع الأفغاني. ويجب أن يكمل ذلك ويعزز مؤسسات الدولة الأفغانية ومبادراتها في تلك المجالات، ما دما لا نسعى إلى استبدال القدرات، إنما نسعى إلى تحقيق بنائها في أفغانستان.

وسيكون من المفيد أيضا لو أجرينا تقييما جادا يتعلق بالدور المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، عن طريق التعلم من تجاربها ومن وجهات نظر الدول الأعضاء الأخرى. وينبغي للهدف أن يتمثل في تلمس المجتمع الدولي السبيل الأفضل الذي يمكنه أن يساعد الشعب الأفغاني بشكل واقعي من خلال سيناريو سياسي سريع التغير. ولا بد لتقييم المسائل التي تواجه بعثة الأمم المتحدة أن تراعي مشاكل الاتساق في أداء الأنشطة المسندة إليها، وازدواجية الموارد ذات الصلة، وارتفاع تكلفة البرامج.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توري (غينيا).

وعندما تدخل أفغانستان عام ٢٠١٤، فهي تدخل عصرا جديدا من التنمية والتقدم. وغني عن القول إن تشجيع المجتمع

اسطنبول "قلب آسيا"، التي تدعمها إيطاليا وتشجعها، أن يسهم إسهاما كبيرا في ذلك.

في الختام، تود إيطاليا أن تعرب عن تقديرها للحيز الهام الذي يخصصه مشروع القرار عن أفغانستان لاحترام حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والأطفال. والحماية، بالنسبة إلى إيطاليا، ذات أولوية مطلقة.

نحن نعتزم أن نكرس جهودنا ودعمنا لأفغانستان وشعبها. وفي الوقت نفسه، نتوقع من أصدقائنا الأفغان - وفقا لمنطق المشروطة، وعملا بالإرث الناجم عن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة - تحقيق نتائج محددة قابلة للقياس، ليس في مجال حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا في مجالات مثل العملية الديمقراطية والانتخابية، ومكافحة الفساد، والحكم الإداري والاقتصادي.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أستهل كلامي بتوجيه الشكر إلى الرئيس على عقد هذه الجلسة السنوية للجمعية العامة، بغية استعراض التقدم المحرز في بناء أفغانستان الآمنة والمستقرة والمزدهرة.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/68/609)، وأن أعرب عن تقديري للسيد يان كويش، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تقييمه الشامل للحالة في أفغانستان. لقد أجرينا عدة جولات من النقاش معه، وأنا أقدر حقا الجهود التي يبذلها.

إن نظرة سريعة على التطورات في أفغانستان خلال السنوات العديدة الماضية تشير إلى الحقائق التالية. أولا، أحرز تقدم كبير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية في أفغانستان. ثانيا، إن الاتجاه العام للبناء والمصالحة

وفي سبيل الإعداد للانتخابات، تحتاج الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها للمؤسسات الأفغانية بغية تمكينها من أن تتملك تدريجيا التنمية المدنية والاقتصادية في البلد. وإلى أن يعلن رئيس جديد للدولة، تأمل إيطاليا أن تتخذ سلطات كابول كل الإجراءات اللازمة لضمان عملية انتخابية شاملة، وشفافة، وذات مصداقية، وأن تكون هناك قواعد مشتركة تحمي الأوجه العديدة للمجتمع المدني وتمثلها، فضلا عن مختلف الأطراف السياسية الموجودة في البلد.

والتحديد التدريجي للإطار المؤسسي الذي يشرف على الانتخابات، بفضل الموافقة على قانون الانتخاب الجديد ونشر القائمة النهائية للمرشحين للرئاسة قريبا، يشير إلى أن السلطات الأفغانية تسير في الاتجاه الصحيح. والشرط المسبق لإجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية على النحو السليم والمنظم هو الأمن، وهو من مسؤولية قوات الأمن الوطنية الأفغانية التي أحرزت تقدما مطردا في تنفيذ مهامها اليومية الصعبة، الرامية إلى بسط سلطتها على البلد.

وتكرر إيطاليا اقتناعها بأنه لا يمكن تحقيق استقرار في أفغانستان دون تحقيق المصالحة الداخلية، ولا يمكن أن يدوم هذا الاستقرار دون مساهمة حقيقية وصادقة من أصحاب المصلحة الإقليميين. لذلك، تؤكد إيطاليا دعمها لعملية السلام، والاعتراف بالملكية الكاملة للسلطات الأفغانية، وهي تتوقع عدم التراجع عن المكاسب التي تحققت في مجالات الديمقراطية، والحقوق المدنية، والمساواة بين الجنسين، أو التنازلات للإرهاب.

وإيطاليا واثقة من أن إرساء مناخ أكثر مودة بين أفغانستان وباكستان في الآونة الأخيرة يؤشر إلى تطورات إيجابية في الحوار بين الأطراف الأفغانية، وفي التعاون الإقليمي ككل. وفي صدد هذا الأخير، يمكن لتنفيذ تدابير بناء الثقة لعملية

دورها الفعال في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤، بما في ذلك عبْر بعثتها لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وكما هي الحال في أي بلد آخر، فإنّ الأمن في أفغانستان شرط مسبق لنجاح الجهود في جميع المجالات. لذا، ينبغي أن يبقى توطيد أمن أفغانستان الأولوية العليا. ونرى أنّه ينبغي أن يعقب الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان في عام ٢٠١٤ دعم قوي من المجتمع الدولي في تجهيز القوات الأفغانية بما يتلاءم مع مستوى المخاطر الأمنية الراهنة، ولا سيما من الإرهابيين والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمين المنظمين.

وفي هذا السياق، أودّ أن أشدّد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمكافحة المصادر المتداخلة لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفغانستان، وبخاصة إنتاج وتجارة المخدرات بصفتها مصدر الدعم المالي للإرهابيين والمتطرفين والجماعات المسلحة غير القانونية. وإضافة إلى دعم الحكومة الأفغانية وفي هذا الصدد، فإنّ دعم المجتمع الدولي المتواصل للمبادرة الثلاثية بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان لمكافحة المخدرات أساسي. إنه ليس حيويًا لتوطيد الأمن والاستقرار في أفغانستان فحسب، بل لتخفيف الشواغل الحدية لدى الدول المجاورة أيضًا، وبلدان العبور والمقصد للاتجار بالمخدرات.

ولكي تراقب جمهورية إيران الإسلامية حدودها المشتركة الممتدة نحو ١٠٠٠ كيلومتر مع أفغانستان، والتي تشكل طريق عبور رئيسيًا للمخدرات من أفغانستان إلى أوروبا، فإنها تنفق أكثر من ٦٠٠ مليون دولار سنويًا. وعلاوة على ذلك، وكما قلّ سابقًا، استشهد أكثر من ٤٠٠٠ موظف إيراني من موظفي إنفاذ القوانين في مكافحة مهربي المخدرات. وبالنظر إلى الزيادة في زراعة خشخاش الأفيون، فضلًا عن التقنيات المتطورة التي يستخدمها تجار المخدرات، لا يمكن لإيران أن تحافظ على هذا التوجّه بدون الدعم القوي من المجتمع الدولي، بما يشمل توفير التكنولوجيات المتطورة لمراقبة الحدود.

في أفغانستان إيجابي، والجهود تسلك المسار الصحيح. ثالثًا، إن الأمم المتحدة ومجتمع الدول الدولي، لا سيما البلدان المجاورة لأفغانستان، ثابتان في التزامهما الطويل الأجل ببناء أفغانستان الآمنة والمستقرة والمزدهرة وبسيادتها، واستقلالها، وسلامتها الإقليمية، ووحدة الوطنية. رابعًا، إن عددًا من التحديات المتبقية في أفغانستان، والطابع المترابط لهذه التحديات يتطلبان من الحكومة الأفغانية بذل المزيد من الجهود، مقرونة بدعم قوي من المجتمع الدولي.

في عام ٢٠١٤، ثمة حدثان هامان، ألا وهما الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الأقاليم، والإعلان عن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، يمثلان عاملاً حاسماً في تشكيل مستقبل ذلك البلد.

والانتخابات الناجحة في عام ٢٠١٤ أساسية حقاً في تعزيز الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية لأفغانستان وتقديمها في جميع المجالات الأخرى. وبينما ندعم جهود الحكومة الأفغانية في تنظيم تلك الانتخابات تنظيمًا جيدًا، فإننا نأمل أن تُسهم المشاركة النشيطة لجميع الأفغان في الانتخابات في تعزيز وحدة ووئام جميع شرائح السكان الأفغان.

وإننا ندعو أيضًا إلى الدعم الدولي والإقليمي المتواصل لإجراء انتخابات حرة ومنصفة في أفغانستان عام ٢٠١٤. وفي السياق السياسي، تدعم جمهورية إيران الإسلامية جهود السلام والمصالحة الوطنية التي تبذلها الحكومة الأفغانية. ونحن نؤكد أهمية المراعاة الكاملة لدستور أفغانستان، وضرورة الامتثال لمبدأ عملية مصالحة بقيادة ومُلكية أفغانيّين. وينبغي القيام بأيّ مسعى نحو هذا الهدف بدون أيّ ضغط أو تدخل خارجي، وبدون أن تبدو وكأنها مكافأة لأيّ من أولئك الذين يناصرون سياسات المتطرفين أو مرتكبي الأعمال الإرهابية. وينبغي أن أوكد أيضًا أنّه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل

الأموال اللازمة والكافية لتطوير البنى التحتية والمرافق والتجهيزات التعليمية والصحية لللاجئين الأفغان في إيران بانتظار عودتهم.

والتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة في أفغانستان أساسية، ليس لتوفير الأسباب المؤاتية لعودة اللاجئين والتصدي لتحديات مثل إنتاج المخدرات وتجارتها فحسب، بل ولتحقيق أمن واستقرار طويلي الأمد في ذلك البلد أيضا. وإننا نؤكد ضرورة إيلاء اهتمام خاص لبناء الهياكل الاقتصادية الأساسية لأفغانستان. ومع أن التزامات كبرى بتعمير أفغانستان وتنميتها الاقتصادية قد قُطعت في المؤتمرات الدولية والإقليمية الرئيسية المعنية بأفغانستان في السنوات العديدة الماضية، فلا بد من تنفيذها بشكل كامل. وبما أن جمهورية إيران الإسلامية طرف فعال في إعادة بناء اقتصاد أفغانستان، فقد منحت أكثر من نصف بليون دولار لمشاريع مختلفة في أفغانستان، ودعمت ونفذت مشاريع عديدة في مجالات مثل الطرقات والسكك الحديدية والطاقة والتعدين والزراعة. وكان لي شرف ترؤس المكتب المعني بهذه المجالات في إيران قبل أن أتولى منصبي هنا.

إنّ بناء أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة أساسي حقا، ليس لمستقبل الشعب الأفغاني فحسب، بل لتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة أيضا، وفي العالم عموما طبعاً. لذا، لا بد من بذل جهود إقليمية أكثر اتساقاً وتنسيقاً لضمان التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة لأفغانستان. وجمهورية إيران الإسلامية مشاركة في عدد من المبادرات الإقليمية الهامة المعنية بأفغانستان، بما فيها تلك المعززة للتعاون الاقتصادي. ولما كانت إيران مشاركا فعالاً في عمليتي قلب آسيا واسطنبول، فهي ترحب باعتماد خطط لتدابير بناء الثقة بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها. وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة التربوية في إطار عملية قلب آسيا هذه السنة، استضافت إيران اجتماعين لأفرقة العمل ذات الصلة.

وكجزء من الجهود الإقليمية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والتحديات المرتبطة به، عُقدت في طهران في تموز/يوليه حلقة عمل تدريبية إقليمية حول مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير القانونية والمعاملات النقدية المشبوهة، جمعت معا كبار الخبراء من أفغانستان والبلدان المجاورة لها. واستضافت إيران أيضا الاجتماع الإقليمي السابع لوحدة الاستخبارات المالية لتعزيز التعاون الإقليمي في التصدي لغسل الأموال والمعاملات النقدية المشبوهة. والهدف هو تيسير وسيلة لتحسين تبادل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة، فضلا عن التعامل مع الأرباح المتأتية من الاتجار بالمخدرات.

ومن المؤسف أن ملايين اللاجئين الأفغان ما برحوا يقيمون في بلدان مضيقة، وذلك جزئياً بسبب الدعم الدولي غير الكافي لتحسين الظروف لعودتهم. وتشدّد إيران على أهمية تلبية الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين في أفغانستان، بغية تعزيز توجّه العودة الطوعية. ففي إيران حالياً أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني، يقيم معظمهم في مناطق ريفية، ويتلقون مساعدة في احتياجاتهم الأساسية وخدماتهم الضرورية. وعلى الرغم من الجزاءات الاقتصادية والمالية الأحادية المفروضة على إيران، سعى بلدي باستمرار إلى تحسين الوضع الصحي للسكان اللاجئين في جميع أنحاءه، بإتاحة حصولهم على الرعاية الصحية الأولية المجّانية بين أمور أخرى. و ٨٠ في المائة من السكان اللاجئين على الأقل يستفيدون من التأمين الصحي.

وعلى صعيد التعليم، هناك حالياً ٣٢٠.٠٠٠ تلميذ أفغاني يتعلمون في المدارس و ٨.٠٠٠ طالب ملتحقون بالجامعات في إيران، جنباً إلى جنب مع الطلبة الإيرانيين. ويُنفق بلدي أكثر من ٤٠٠ مليون دولار سنوياً على برامج التعليم للاجئين الأفغان. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين اللاجئين الأفغان من ٦ في المائة إلى ٧٠ في المائة على مرّ السنين. وفيما تبذل إيران كل جهد من أجل العودة الطوعية لهؤلاء اللاجئين، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى تخصيص

عملية انتقال سلمية وديمقراطية للسلطة في أفغانستان سوف توفر للحكومة الاستقرار اللازم لاستمرار التقدم والتنمية في البلاد.

إن أي انتقال سياسي سلس في أفغانستان يتوقف على عملية ديمقراطية ونتيجة تحظى بثقة الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. ونشيد بالحكومة الأفغانية لمختلف التدابير التي اتخذتها لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة. ومن بين تلك التدابير سن قوانين رئيسية تهدف إلى تعزيز العملية الانتخابية وتعيين مفوضي اللجنة المستقلة للانتخابات في أوانه.

إن التطور السياسي في أفغانستان يجري في ظل تحول في البيئة الأمنية وبالاقتراح مع الانسحاب المقرر لقوة المساعدة الأمنية الدولية قبل نهاية عام ٢٠١٤. تشارك ماليزيا البلدان الأخرى الإعراب عن الثقة القوية بالقوات الأمن الوطنية الأفغانية التي تولت المسؤولية الكاملة عن العمليات الأمنية في البلاد في المرحلة النهائية من نقل المسؤولية الأمنية. إذ أن نقل المسؤولية من القوة الدولية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية عنصر رئيسي في استعادة السيادة الأفغانية وتعزيزها. ومع ذلك، من الحتمي أيضا أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لقوات الأمن الوطنية الأفغانية لتعزيد الجهود الأمنية قبل الانسحاب الكامل لقوة المساعدة الأمنية الدولية المقرر في عام ٢٠١٤ وبعده.

وبناء على ما ورد ذكره، ننظر بقلق إلى الوضع الأمني في أفغانستان، حيث لا يزال يوجد عدد مقلق من الضحايا المدنيين بسبب الهجمات الإرهابية وهجمات المتمردين. تدين ماليزيا الهجمات المستمرة على المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال الذين بموجب القانون الإنساني الدولي لا يمكن أبدا أن يكونوا أهدافا مشروعة.

أما فيما يتعلق بمسألة أخرى ذات صلة بالموضوع، فترى ماليزيا أن جهود المصالحة الجارية تعتبر عنصرا حيويا في ضمان إحلال السلم والاستقرار الدائمين. ونؤيد البرنامج الأفغاني

ختاما، أود أن أؤكد أن أفغانستان تمر الآن بمرحلة هامة من تاريخها.

يستلهم الشعب الأفغاني من آفاق مستقبل خالٍ من العنف والحرب. أن الأمة تستحق مساعدتنا وذلك بتحمل المسؤولية كاملة عن مصيرها. وننتطلع إلى اعتماد مشروع القرار A/68/L.11 بتوافق الآراء والذي هو في الواقع دلالة جيدة على أن الدول الأعضاء في المجتمع الدولي متحدة في دعمها للشعب الأفغاني.

السيد رجا زيب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):
بالنيابة عن وفدي، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان (A/68/609).

إن جلسة الجمعية العامة هذه تكتسي أهمية خاصة، كون أفغانستان على أعتاب حقبة بارزة في تاريخها. سيتسم ٢٠١٤ بتطورين هامين، الانتخابات الرئاسية والانسحاب التام لقوة المساعدة الدولية الأمنية. وهذان التطوران سوف يحددان مسار البلاد لسنوات قادمة. كذلك ضمنت حكومة أفغانستان في خططها الخاصة برؤيتها للمستقبل مرحلة انتقالية حتى عام ٢٠١٤، وسيعقبها تحول طموح في العقد ٢٠١٥-٢٠٢٤. إن حكومة أفغانستان وشعبها يمسكان بقوة بزماء التقدم. ولكن ينبغي على المجتمع الدولي ألا يحبس نفسه ويتوقع نتائج إيجابية. بل عوضا عن ذلك، علينا أن نضطلع بدور فاعل في تقديم المساعدة والدعم لأفغانستان لضمان امكانية تحقيق أهداف عقد التحول.

أما على الجبهة السياسية، فيسعد ماليزيا ما أبلغ عنه الأمين العام من زخم إيجابي تحقق في الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات التي ستعقد في أفغانستان في عام ٢٠١٤. نشارك المجتمع الدولي ذلك بالإعراب عن تأييدنا الراسخ لتلك الانتخابات المحورية. وماليزيا مقتنعة بأن أي

بهمة في الاجتماعات التي يعقدها فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان وباكستان ثلاث مرات في العام، وعُقد آخر اجتماع منها في نيويورك في أيلول/سبتمبر، وأكد الفريق في ذلك الاجتماع بصورة جماعية أهمية الأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون والمجتمع الدولي الأوسع في ما يتعلق بمستقبل أفغانستان. وتذكر أيضا مؤتمر طوكيو الذي انعقد بنجاح في عام ٢٠١٢، وقطع خلاله المجتمع الدولي تعهدات سخية بتقديم المعونة الإنمائية لأفغانستان. ونرحب باجتماع المتابعة الذي عقده كبار المسؤولين في تموز/يوليه عام ٢٠١٣. ويأمل وفدي بأن تقي جميع الأطراف بالتزاماتها ضمن هذا الإطار للتمكين من الاستمرار في التقدم والتنمية في البلاد.

إن ماليزيا تقف على أهبة الاستعداد لدعم أفغانستان في جهودها من أجل إعادة الإعمار. من الجدير بالذكر أن الوحدة الطبية التابعة للقوات المسلحة الماليزية والمتواجدة في مقاطعة باميان قدمت الخدمات الطبية وعلاج الأسنان وخدمات الرعاية الصحية للشعب الأفغاني منذ تموز/يوليه ٢٠١٠ وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٣. نحن على استعداد لاستكشاف المزيد من السبل التي يمكننا بها الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. سوف تواصل ماليزيا أيضا توفير الفرص لأفغانستان لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية من خلال برامج التدريب التقنية الثنائية في سائر الميادين، مثل برنامج التعاون التقني الماليزي.

سنعمل مع الحكومة الأفغانية لتحديد المجالات التي يمكننا فيها تقديم التدريب، والمجالات الهامة جدا للاحتياجات الإنمائية للبلد.

لا بد من تعزيز المكاسب التي تحققت في أفغانستان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق السلام الدائم والاستقرار والنمو. لقد توحد المجتمع الدولي

لإحلال السلام وإعادة الإدماج والتقدم الذي أحرزه في إعادة تأهيل وإعادة إدماج المتمردين السابقين في المجتمع. ونؤكد على وجوب أن تظل عملية المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج ذات قيادة أفغانية وملكية أفغانية. وفي نفس الوقت، نشجع ونؤيد إقامة اتصال أفغاني وثيق مع البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي بأسره بغية التصدي للأسباب الجذرية للمتمردين، بما في ذلك السخط الناجم عن عدم توفر الفرص الاقتصادية أو عن أنماط التنمية المحففة.

تكرر ماليزيا رأيها ومفاده أن أفغانستان سوف تجني فائدة همة من شمول المرأة ومساهماتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونؤيد الجهود الجارية التي تقوم بها الحكومة الأفغانية لتعزيز الحماية والمشاركة وتمكين المرأة. ومع ذلك، فإن استمرار استهداف استبعاد النساء من مناصب حكومية رفيعة مدعاة للقلق الشديد. ونحث حكومة أفغانستان على اتخاذ تدابير صارمة لضمان سلامة وحماية النساء العاملات في الحكومة وتعزيز الضمانات للمرأة في المجتمع.

نقر بأن الأمر يستغرق وقتاً طويلاً لتغيير المفاهيم والقيم النمطية المترسخة، لكننا نؤمن إيماناً مخلصاً بأن النتائج تستحق بذل الجهود. ونفهم أيضا ضرورة مراعاة الحساسيات الدينية والثقافية والتقليدية في تعزيز حقوق المرأة، وهو توازن تعمل ماليزيا على تحقيقه. وماليزيا على استعداد لاقتسام تجربتنا في تعزيز مشاركة وتنمية المرأة في جميع مناحي الحياة وفقا للمبادئ الإسلامية.

وتقدر ماليزيا عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالتعاون مع حكومة أفغانستان في إرساء أسس التنمية المستدامة والسلام في البلاد.

كذلك تؤيد ماليزيا بقوة مختلف المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تركز على أفغانستان وتوفر سبلاً أخرى للعمل بين أفغانستان والمجتمع الدولي. أننا نشترك

العمليات، وفي المساهمة في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وفي توفير الحماية لكبار المسؤولين في الأمم المتحدة.

أود أن أوضح ذلك التطور مع بعض الأمثلة الملموسة التي تجلت هذا العام والتي توضح مساهمة رومانيا في بناء المؤسسات في أفغانستان. تلك المساهمات جزء من التزامات بلدي الذي قطعها في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في شيكاغو المتعلق بالمسائل العسكرية، وفي المؤتمر الدولي للمانحين في طوكيو المتعلق بالجوانب المدنية، وكذلك في إطار العلاقات الثنائية الرومانية - الأفغانية. أردت سوق تلك الأمثلة لأنها تبين الطريق المفضي إلى العودة إلى الأحوال الطبيعية.

في آذار/مارس، بدأت وزارة الخارجية الرومانية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببرنامج رائد للدبلوماسيين الأفغان. وكان الغرض منه إطلاع عشرة دبلوماسيين شبان من أبناء أفغانستان على سياسة رومانيا الخارجية وسياسات بلدان المنطقة ووجهات نظرها. ويمول برنامج التدريب من المساعدة الإنمائية التي أفردتها وزارة الشؤون الخارجية لأفغانستان منذ عام ٢٠٠٧.

ثمة مثال آخر على التفكير معا في المستقبل، ألا وهو منتدى بوخارست لعام ٢٠١٣ المعنون: "تثبيت طريق الحرير الجديد، الربط بين ثلاثة بحار: بحر قزوين والبحر الأسود والبحر الأدرياتيكي"، الذي نظمه معهد آسبن في رومانيا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. واستضاف المنتدى وزير الاقتصاد في جمهورية أفغانستان الإسلامية، السيد عبد الهادي أرغانديوال. يمكنني الاستشهاد بالمزيد من الأمثلة، غير أنني أود أن أؤكد التزام بلدي السياسي الواضح في الإبقاء على مشاركته العسكرية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى نهاية عام ٢٠١٤، واستعداده لتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية في إطار البعثة التي ستقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤ ومساعدتها وإسداء المشورة إليها.

بقوة لدعم أفغانستان، ولا بد لنا من الإبقاء على جهودنا لضمان تلقيها الدعم الذي تحتاجه لتحقيق الطموحات النبيلة التي وضعتها لنفسها كوهنا دولة. وفي ذلك الصدد، لا تزال ماليزيا تقف مع المجتمع الدولي في دعم أفغانستان خلال عام ٢٠١٤ وبعده.

السيدة ميكوليسكو (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): تويد رومانيا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير توماس ماير - هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. أود أيضا أن أبدى بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نحيط علما بأحدث تقرير للأمين العام (A/68/609) عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في أفغانستان خلال فترة الثلاثة أشهر المشمولة بالتقرير، ونعرب له عن تقديرنا لذلك التقرير. كما نعرب عن تقديرنا للبعثة الدائمة لألمانيا على توليها عملية المفاوضات بشأن مشروع القرار A/68/L.11 وعرضه. إن رومانيا من بين المتبنين التقليديين لمشروع القرار المتعلق بهذا البند.

تلك الوثائق، والملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم لأفغانستان وجميع المتكلمين السابقين، تمثل أرضية صلبة يمكن الارتكاز عليها لمواصلة النهج والإجراءات. إذا كان يمكن لأحد أن يلخص الفكرة الرئيسية والمشاركة للجميع، فتلك الفكرة تتمثل في ما حققه الشعب الأفغاني خلال العقد الماضي من تقدم كبير في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنمائية بفضل دعم المجتمع الدولي، على الرغم من العديد من التحديات. ويسر بلدي أن يكون جزءا من هذا المسعى. خلال تلك السنوات، واكبت مساهمة رومانيا في عملية تحقيق الاستقرار مسار التطورات الداخلية في أفغانستان. وهكذا، انطلاقا من مشاركتنا العسكرية حصرا في عام ٢٠٠٢، أصبحنا مشتركين في تدريب الجيش الأفغاني وقوات الشرطة، وفي التوجيه في مجال

خاص. إن مشروع القرار المتوقع اعتماده بتوافق الآراء له مغزى كبير على الصعيد الرسمي والموضوعي. لقد أعربت الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، والأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، عن استعدادها لمساعدة الحكومة الأفغانية، ولا تزال ملتزمة بقوة بإحراز تقدم في أفغانستان. أود أن أكرر بعض العناصر التي نعتبرها هامة.

العنصر الأول، الملكية الوطنية. يسرنا الاعتراف بأن جميع العمليات ينبغي أن تكون بقيادة وملكية أفغانية. فالتزام الحكومة الأفغانية بمواصلة عملية الانتقال، وتحقيق الاستقرار والسلام والمصالحة بشكل عام، والمشاركة الفعالة لممثلي الأفغان في المشاورات المتعلقة بمشروع القرار بشكل خاص، كلها عناصر سياسية واعدة بتطورات من أجل المستقبل.

العنصر الثاني، القوى المحركة لهذه العملية والحاجة إلى تلقي أخبار جيدة. إن إمكانية قياس التقدم في أفغانستان أفضل معيار للتقييم. لدى تقييم الحالة الراهنة هناك، علينا أن نبقى في الأذهان التحديات الماثلة، وتلك التي قد تظهر على طريق الاستقرار الوعر. ولكن نحن أيضاً بحاجة إلى سماع أخبار جيدة. إننا بحاجة إلى سماع قصص وأمثلة إيجابية تشجع الشعب الأفغاني على عدم التراجع عن الطريق المفضي إلى الاستقرار والأمن والحريات. وإني لعلّى يقين بأنه طوال العقد الماضي أحرز تقدم في جميع مناحي الحياة والمجتمع.

من المؤسف أن معظم التغطية الإخبارية ترتبط بعدد الهجمات، أو بالحالة الأمنية الهشة أو التهديدات غير العسكرية المستمرة. لا ينبغي في أي حال من الأحوال أن نقلل من تلك التحديات. سيكون من الخطأ أن ندفن رؤوسنا في الرمال. ومع ذلك، سيكون من الخطأ أيضاً عدم تشجيعنا بالشكل المناسب على الممارسات الجيدة وإحراز التقدم. توجد عوامل تعبئة هامة للعديد من المستثمرين والسياسيين، ولكن قبل كل شيء للشعب الأفغاني. فعلى سبيل المثال، يمكننا ببساطة مقارنة

انطلاقاً من وجهة النظر هذه، نرحب بالتطورات الأخيرة المتمثلة في الحوار بين الولايات المتحدة وأفغانستان بشأن وضع وجود الأجانب في المستقبل.

أخيراً، أود أن أتطرق إلى موضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لرومانيا تبين أنه سيكون درساً تعلمته رومانيا من مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان، وهنا تكمن أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. في هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا للتعاون والأعمال المشتركة التي يقوم بها الممثلون الخاصون للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل دعم السلطات الأفغانية وأبناء الشعب الأفغاني في سعيهم ليس من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار فحسب، بل أيضاً من أجل الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستؤيد رومانيا دائماً المسعى المتشعب بقيادة وملكية أفغانية. ونثق بأن ذلك سيفضي في يوم ما إلى مستقبل سلمي ومستقر ومزدهر تستحقه أفغانستان استحقاقاً كثيراً.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي ألقاه، في وقت سابق، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، السفير توماس ماير - هارتينغ.

شأنياً بشأن الممثلين الآخرين، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/68/609)، وأشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. كذلك أعرب عن تقديري لما قام به وفد ألمانيا من عمل وجهد، وعقد مشاورات بناءة ومثمرة بشأن مشروع القرار (A/68/L.11)، ولجميع الوفود التي شاركت في العملية.

في رأينا أن مشروع القرار يبين العديد من التحديات التي تنتظرنا ودور المؤسسات في أفغانستان في عملية الانتقال. أود أن أخص بالذكر الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات المقبلة، وحقوق الإنسان وحقوق النساء والفتيات بشكل

وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج مؤتمرات الأمن والتعاون في قلب آسيا التي عقدت في اسطنبول وكابول وألماتي والتي أطلقت عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، واستمرت في تطويرها. ونتطلع إلى المؤتمر الوزاري الرابع لدول قلب آسيا المقرر عقده في تيانجين بالصين، في عام ٢٠١٤.

والجمهورية السلوفاكية تعيد التأكيد على التزاماتها بمواصلة مساعدة أفغانستان في ميادين تحقيق الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستواصل القوات المسلحة السلوفاكية توفير القدرات اللازمة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) حتى انتهاء مهمتها في عام ٢٠١٤. كما تعزز سلوفاكيا المساهمة في بعثة الناتو الجديدة للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة بعد عام ٢٠١٤. وبالنسبة لهذه البعثة الجديدة، يجب على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي ضمان استنادها إلى أساس قانوني سليم وتوفير الظروف اللازمة لنجاحها في الوفاء بالولاية المنوطة بها.

وفضلا عن مساهمتنا العسكرية، لا تزال أفغانستان تمثل الأولوية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها سلوفاكيا. وطابع المساعدة الإنمائية التي نقدمها يمثل انعكاسا للعديد من المسائل التي ذكرت بالفعل في هذا البيان والتي أشارت إليها العديد من الوفود. ونشير إلى التقدم الذي أحرزته أفغانستان وندعم بناء المؤسسات الذي يشكل عنصرا مكملا وداعما لبناء اقتصاد قائم على اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي. ونشجع إنشاء قطاع مالي يقدم خدماته، في جملة أمور، للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا هو الطريق إلى الأمام. وينبغي لنا أن نقلل من الكلام ونكثر من العمل في التصدي للتحديات الحالية والمقبلة. ومن المؤكد أننا ينبغي أن نتكلم

نص مشروع القرار هذا مع الوثائق التي اعتمدت قبل عشر سنوات لكي نقف على ما تم إنجازه وما لا يزال يتعين إنجازه. والعنصر الثالث هو التنمية الاقتصادية والاستدامة. وأفغانستان بلد يملك موارد معدنية بقيمة تريليونات الدولارات. ويشكل ذلك فرصة وتحديا على السواء. فهو يمكن أن يشكل إغراء بالنسبة للكثيرين، وكذلك أداة للتنمية بالنسبة للأكثرية. ولكن قرارنا يجب أن تكون صائبة وعادلة وعالمية. وللاستفادة من تلك الموارد، فإن هناك حاجة إلى موارد مالية واستثمارات طويلة الأجل في مجالات الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والنقل البري. ويتطلب أي استثمار طويل الأجل استقرارا وشفافية وإيجاد إطار قانوني مناسب. فما الطريق الذي سنختاره بعد عام ٢٠١٤ - الطريق إلى سنوات أو ربما عقود من الصراع، أم الطريق إلى الاستقرار والازدهار؟ وهذا السؤال ليس موجهها إلى المجتمع الدولي والقادة الأفغان فحسب، ولكن إلى جميع السكان. وإني على ثقة بأن الشعب الأفغاني يعرف الجواب الصحيح.

والعنصر الرابع هو التعاون الإقليمي. وما من شك في أن التعاون الإقليمي يندرج ضمن الأمثلة الواعدة على تحسن الحالة. ويُنتظر أن تسهم الكثافة التي لم يسبق لها مثيل للحوار الإقليمي وتدابير بناء الثقة بين أفغانستان وجيرانها في تعزيز القدرة على التصدي المشترك للتهديدات الأمنية غير العسكرية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالبشر والمخدرات. ويُنتظر أيضا أن تنهض بالتجارة والتنمية في المناطق الحدودية. والمبادرات الدولية والإقليمية، مثل تلك التي تقودها منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وعملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ينبغي أن تضطلع بدور هام.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣، شاركنا في جهود التعمير والمساعدة الإنمائية في مقاطعة لوغار، حيث ساعدنا في تنفيذ مشروع أفغاني محلي يرمي إلى توفير التعليم العالي في مجال الزراعة. وبوجه عام، فإن المشاركة المتعددة الأوجه للجنود ورجال الشرطة والخبراء المدنيين التشيكيين، فضلا عن المنظمات الإنسانية غير الحكومية، هي الأصعب والأكثر تعقيدا في تاريخ الجمهورية التشيكية.

وفي ضوء العملية المستمرة لنقل المسؤوليات الأمنية وزيادة قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية، تعكف الجمهورية التشيكية على سحب عناصرها العسكرية من أفغانستان تدريجيا. غير أن ذلك لا يعني بالتأكيد التوقف عن إعطاء الأولوية لأفغانستان في جدول أعمال سياستنا الخارجية. ونحن نشاطر تماما الرأي القائل بأن المجتمع الدولي يجب أن يواصل العمل في أفغانستان. وستواصل الجمهورية التشيكية تقديم الدعم بعد عام ٢٠١٤ وخلال عقد التحول. وقد وافقت الحكومة التشيكية بالفعل على تقديم مساهمة مالية في إطار الميزانية لدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية والتنمية الاقتصادية لأفغانستان. وستكمل هذه المساعدة التمويل القائم في إطار المساعدة الإنمائية التشيكية وسيجري تقديمها خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧.

ويجب التأكيد على أن النجاح الطويل الأمد للانتقال واستدامة المساعدة الدولية أمر في أيدي الأفغان بالكامل. ولا يزال تنفيذ الالتزامات بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة أحد الجوانب الرئيسية في هذا الصدد. ونرى أن من المهم للغاية أن تستأنف أفغانستان جهود الإصلاح سريعا وأن تكثفها بعد الانتخابات.

والجمهورية التشيكية يسعدها الانضمام إلى الدول الأخرى الأعضاء بالمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن الوضع في أفغانستان. ويظهر مشروع القرار أن المجتمع الدولي ما زال ملتزما بدعم الشعب الأفغاني في بناء أفغانستان

أكثر عن التطورات الإيجابية التي تحققت حتى الآن. ونعتقد أن المساعدة المقدمة إلى أفغانستان في مجال تحقيق الاستقرار الأمني يجب أن تُستكمل بمشاريع مشتركة تركز على دعم التنمية الاقتصادية لأفغانستان وعلاقاتها التجارية. ويجب أن نستمر في التأكيد من جديد على أهمية احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويرتبط ذلك بتهيئة بيئة للأعمال التجارية تتسم بالشفافية والاستقرار وتحسين المساءلة، وهو ما يجتذب بدوره أصحاب المصلحة والمستثمرين الدوليين. ويجب أن نشجع التعاون الإقليمي، الأمر الذي سيشجع الفرصة للمناطق الحدودية للاندماج بشكل كامل في عمليات تحقيق الاستقرار.

السيدة هردا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية):
يسر الجمهورية التشيكية الانضمام إلى الدول الأخرى الأعضاء بالمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/68/L.11) ويظهر مشروع القرار أن المجتمع الدولي ما زال ملتزما بدعم الشعب الأفغاني في بناء أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة عبر نقل المسؤوليات الأمنية والانتقال السياسي في عام ٢٠١٤ وما بعده. وأود أن أشكر الوفد الألماني على العمل الممتاز الذي قام به في قيادة المفاوضات بشأن مشروع قرار اليوم، وكذلك حكومة أفغانستان على مشاركتها البناءة.

والجمهورية التشيكية تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إننا نقر بالتحول اللافت للنظر الذي شهدته أفغانستان على مدى العقد المنقضي. ومع ذلك، فإن العديد من الشهور المقبلة ستكون صعبة وستعين مواجهة العديد من التحديات وحلها قبل تحقيق البلد للاستقرار والازدهار اللذين يستحقهما الشعب الأفغاني بكل تأكيد.

والجمهورية التشيكية تؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتوفير الأمن للمواطنين الأفغان منذ عام ٢٠٠٢.

برؤية مؤشرات على أخذ الحكومة الأفغانية مسؤولياتها تجاه شعبها على محمل الجد، وبأنها على استعداد للمضي قدما في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

رغم المؤشرات الإيجابية، لا تزال ثمة تحديات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة. حيث لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة، ولا تزال تقع خسائر بشرية غير مقبولة، لا سيما في صفوف المدنيين. وتشكل الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والزلازل والأمراض الوبائية والفقر المزمن وزيادة التروح الداخلي، تهديدات إنسانية خطيرة. ولا تزال أضعف شرائح المجتمع، وخاصة النساء والفتيان والفتيات، تواجه المخاطر.

وبينما تمضي أفغانستان قدما في عملية الانتقال السياسي والأمني، يجب أن نظل مدركين للواقع على الأرض. وسيعزز إظهار المجتمع الدولي المستمر لإرادته، آمال الشعب الأفغاني في المستقبل وسيساعد على ضمان عملية انتقال سلسة. وكشركاء إقليميين ودوليين لأفغانستان، يجب ألا ندخر جهدا للإسهام في رؤية أفغانستان آمنة وسلمية ومكتفية ذاتيا. حيث أن ذلك يصب في مصلحتنا المشتركة جميعا.

في خضم تخفيض الوجود الدولي، يتزايد الاعتراف بأهمية التعاون الإقليمي من أجل تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار. وفي الواقع، ترتبط الملكية الإقليمية بالاستدامة. وسيجري تعزيز استمرار عمل المؤسسات والبنيات الأساسية الأفغانية بشكل كبير، إذا ما حظيت بدعم الملكية والتعاون الإقليميين. من هذا المنظور، فإننا سعداء برؤية الزخم المتزايد لعملية اسطنبول، وهي أحد العناصر التي أقر بها مشروع القرار المعروض علينا. وجعلت روح الملكية والتضامن الإقليميين، وانخراط الأمم المتحدة ووكالاتها ودعمها التقني، واهتمام المجتمع الدولي ودعمه، ذلك ممكنا. ونود مرة أخرى أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على الصين لعرضها استضافة الاجتماع الوزاري المقبل لعملية اسطنبول.

آمنة ومستقرة ومزدهرة. ومن المهم للغاية أيضا أن تواصل أفغانستان جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية، ولا سيما حقوق النساء والفتيات.

والانتخابات الرئاسية الأفغانية المقررة في عام ٢٠١٤ تتيح فرصة للقيادة الأفغانية لإظهار التزامها بمبادئ الدستور الأفغاني. وإذا أجريت الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع، فإنها ستمثل خطوة كبرى باتجاه تحقيق رؤية بناء مستقبل سلمي لجميع الطوائف في أفغانستان.

وخلال الانتخابات الرئاسية السابقة في عام ٢٠٠٩، وفر الجنود التشيكيون الأمن للناخبين في منطقة أزرا النائية والمضطربة في مقاطعة لوغار.

أدلى تقريبا ٢٠ ٠٠٠ شخص من بين ٢٩ ٠٠٠ ناخب مسجل، في ذلك الوقت بأصواتهم. ونأمل في مشاركة المزيد من الناخبين في عام ٢٠١٤، وفي أن تنجح قوات الأمن الأفغانية في تأمين الانتخابات.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر وفد ألمانيا على الجهود التي بذلها لطرح مشروع القرار A/68/L.11 المقدم اليوم. كما أود أن أشكر أيضا جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار. إننا سعداء بالمشاركة في تقديم مشروع القرار، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

كما نرحب بالإشارات الإيجابية الصادرة عن أفغانستان خلال العام الماضي. وقد اضطلع الجيش بدور قيادي كامل فيما يخص المسائل الأمنية للبلد بأسره. وتستمر الاستعدادات لانتخابات ٢٠١٤، مع وضع جداول زمنية وأطر تشغيلية ومواقع اقتراع مقترحة. بعد مرور أكثر من عام على مؤتمر طوكيو، فإننا سعداء بزيادة الجهود المبذولة ضمن إطار طوكيو لضمان التنفيذ الملموس للالتزامات المتبادلة، من جانب كل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ونحن أيضا سعداء

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/68/L.11؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.11 (القرار ١١/٦٨).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

وقد أظهرت المبادرات الثلاثية والرابعة أيضا أنها أدوات مهمة لتعزيز الملكية الإقليمية في قلب آسيا. إننا نرحب بكل هذه المبادرات، فضلا عن الدور البناء الذي تقوم به منظمة شنغهاي للتعاون في دعم أفغانستان. وسيسهل المزيد من الربط، التنمية الاقتصادية والاستقرار والاستدامة الذاتية، ويساعد علىهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر للأعمال التجارية في أفغانستان.

إننا نعلق أهمية خاصة على تشييد وصيانة الطرق والسكك الحديدية على الصعيد المحلي، وتطوير المشاريع الاقتصادية الإقليمية وتعزيز قدرات الطيران المدني. ونرحب بكل الجهود الرامية إلى تعزيز الترابط الإقليمي والنمو الاقتصادي.

إن تركيا سوف تظل متضامنة على الدوام مع الشعب الأفغاني وستستمر في الإسهام في إقامة أفغانستان آمنة ومأمونة ومزدهرة، كما قمنا بذلك من قبل لعقود عدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير فيما يخص مناقشة البند ٣٧ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.11، المعنون "الحالة في أفغانستان". أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى تلك الوفود المذكورة في الوثيقة A/68/L.11، إنضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، أندورا، أوزبكستان، باكستان، البرازيل، بلغاريا، بنما، بيرو، تيمور - ليشتي، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سان مارينو، السنغال، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، غواتيمالا، فانواتو، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، قيرغيزستان، لكسمبرغ، ليسوتو، مالطا، ماليزيا، مصر، المغرب، منغوليا، موريشيوس، ميكرونيزيا، هولندا،